بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية إنشاء حساب استثماري وتقديم خدمات التداول في الأوراق المالية

أولاً: تمهيد: حيث يرغب العميل في إنشاء حساب استثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها لدى شركة أصول وبخيت الاستثمارية حسب الترخيص الممنوح لها, ليتمكن من وقت لأخر من إجراء التعامل في سوق الأوراق المالية عن طريق وكيل تنفيذ نظامي, وإنه من المتفق عليه ومعلوم لدى العميل أنه في أي وقت يقوم فيه العميل باستخدام أي من الخدمات الواردة في هذه الاتفاقية سوف تطبق فورا الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية. لذا فقد تم الاتفاق بين الطرفين المشار إليهما في بداية هذه الاتفاقية وهما بكامل الأهلية المعتبرة شرعا ونظاما لصحة التصرف على إبرام هذه الاتفاقية طبقا للأحكام الواردة فيها.

ثانياً: تعريفات: يقصد بالكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه الاتفاقية المعنى المبين بجانبها مالم ينص السياق على غير ذلك.

1-1 الشركة: شركة أصول وبخيت الاستثمارية, وخلفائها.

2-1 العميل: هو طالب فتح الحساب للاستثمار في الأوراق المالية (سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا).

3-1 الوكيل: من يقوم العميل بإعطائه وكالة أو تفويض تكون مقبولة لدى الشركة بالتصرف نيابة عنه فيما يخص هذه الاتفاقية.

4-1 الحساب: هو حساب الاستثمار موضوع الطلب في بداية هذه الاتفاقية الخاص بالعميل لدى شركة أصول وبخيت الاستثمارية, لغرض التداول في الأوراق المالية, وهو حساب فرعي مسجل لدى الشركة داخل حساب رئيسي لشركة أصول وبخيت الاستثمارية في البنك السعودي الفرنسي.

5-1 المحفظة: هي سجل مرتبط بالحساب تثبت فيه الأوراق المالية المملوكة للعميل وما يطرأ عليها من تغيير.

6-1 رقم الحساب: هو رقم حساب الاستثمار لدى شركة أصول وبخيت الاستثمارية الخاص بالعميل.

7-1 رقم المحفظة: هو رقم المحفظة الخاصة بالعميل في نظام تداول والتي تودع فيها الأوراق المالية المملوكة للعميل.

8-1 الرقم السري: هو الرقم الذي يمكن بواسطته الدخول إلى حساب العميل أو محفظة الأوراق المالية الخاصة به, وتنفيذ كافة العمليات المسموح بها بموجب هذه الاتفاقية, ويتم الحصول عليه عن طريق الشركة.

9-1 التوقيع الالكتروني: هو استخدام الرقم السري الخاص بالعميل لتنفيذ أوامره وتعليماته عبر الخدمة المتاحة بناء عليه.

10-1 (الخدمة): تعني الخدمة المعروضة على العميل عبر (شبكة الانترنت /الهاتف المباشر/ الهاتف الآلي).

ثالثاً: موضوع الاتفاقية: تنظم هذه الاتفاقية العلاقة بين العميل والشركة فيما يتعلق بشروط وأحكام فتح حساب ومحفظة استثمارية لدى شركة أصول وبخيت الاستثمارية, والاستثمار والتداول في الأوراق المالية عن طريق شركة أصول وبخيت الاستثمارية كوكيل في أعمال الاوراق المالية طبقا للترخيص الصادر عن مجلس هيئة السوق المالية.

رابعاً: مشتملات الاتفاقية: تضم هذه الاتفاقية خمسة أجزاء على النحو التي:

1- حساب الاستثمار في الأوراق المالية.
2- تشغيل الحساب.
3- خدمة التنفيذ عبر شبكة الانترنت.

4- خدمة التنفيذ عبرا لهاتف (مباشر/آلي).
5- أحكام عامة.

وتعتبر هذه الأجزاء مكملة ومتصلة مع بعضها البعض وفي حال التعارض يطبق على التصرف أو الموضوع أحكام الجزء المتعلق به.

1/4: حساب الاستثمار في الأوراق المالية

1. **فتح الحساب:** تقوم الشركة اعتبارا من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية بفتح حساب استثماري باسم العميل ومحفظة أوراق مالية وتزويده برقم هذا الحساب والمحفظة وتقيد في الحساب جميع المبالغ التي له أو عليه حسب الأنظمة والإجراءات البنكية ونظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية, للتداول من خلال الشركة في الأوراق المالية كما تقيد في المحفظة جميع الأوراق المالية المملوكة للعميل.

2. **بداية العمل في هذه الاتفاقية:** يبدأ العمل في هذه الاتفاقية بتاريخ فتح الحساب.

3. **رفض الطلب:** للشركة مطلق الحرية في رفض الطلب المقدم من العميل بفتح الحساب دون إبداء الأسباب.

4. **الخدمات المتاحة:** الخدمات المتاحة على هذا الحساب هي التحويل منه واليه لتنفيذ أوامر العميل بالبيع والشراء,واستيفاء مستحقات الشركة والغير, والتحويل من الحساب واليه لحسابات العميل داخل الشركة أو في أحد البنوك النظامية المحلية فقط.

5. **التواقيع:** التزم العميل بتزويد الشركة بنماذج توقيعه، ومن يقوم بتوكيله وتعد هذه النماذج نظامية ومعتمدة بالنسبة لجميع العمليات التي تتم على هذا الحساب, بالإضافة للتواقيع الالكترونية.

6. **حدود تصرفات العميل والوكيل:** دون إخلال بما نص عليه من أمور محظورة على العميل ومن يمثله في هذه الاتفاقية, لايحق للعميل أو وكيله القيام بطلب تحويل أي مبالغ نقدية من حساب العميل أو نقل أصول العميل من حساب العميل إلى حسابات أخرى داخل الشركة أو خارجها, وتلتزم الشركة بعدم تسليم المبالغ النقدية في الحساب أو الاوراق المالية إلا عن طريق إيداعها في حساب خاص بالعميل لدى الشركة أو أي من البنوك المرخصة داخل المملكة العربية السعودية.

7. **أموال العميل**: الأموال المودعة لدى الشركة هي ملك للعميل وعليه لا يحق للشركة استخدام هذه الأموال المقيدة في هذا الحساب إلا وفقا لأحكام هذه الاتفاقية مع ضمان الشركة بدفعها عند الطلب للعميل على النحو المبين في هذه الاتفاقية.

8. **مسؤولية الأموال المودعة في الحساب:** أقر العميل بمسئوليته عن النقد المودع في حسابه أمام الجهات المختصة كافة، وستقوم الشركة بإبلاغ تلك الجهات عن كل إيداع مشكوك فيه أوليس من حقه وذلك فور علمها به سواء أكان الإيداع قد تم بعلم العميل أو بدون علمه وسواء تصرف فيه فيما بعد أم لم يتصرف فيه, كما يقر أن الإيداعات ناتجة عن نشاطات مشروعة وسالمة من التزوير والتزييف وأنه لاحق له في استرداد أي أموال مزيفة تم تسليمها للشركة أو التعويض عنها.

9. **غسيل الأموال:** يدرك العميل ويقر أنه مسئول عن أي عقوبات تفرضها الهيئات الحكومية (بما في ذلك هيئه سوق المال ومؤسسة النقد السعودي ووزارة المالية السعودية ووزارة التجارة والصناعة السعودية) أو عن العقوبات التي تفرضها أنظمة المملكة العربية السعودية في حال تبين أن الأموال ناتجة عن مصادر غير شرعية. كذلك يدرك العميل بأن حسابه الاستثماري (وحساباته الأخرى) لدى الشركة يمكن تجميده أو إقفاله استجابة لتعليمات من

هيئات حكومية بانتظار التحقق من مصدر الأموال وذلك طول بقاء هذه التعليمات سارية المفعول, وستستجيب الشركة لهذه التعليمات الصادرة عن جهات حكومية ويدرك العميل ويوافق بأن الشركة لن تكون مسئولة تجاه العميل أو أي طرف آخر بسبب أي إجراء أو تدبير اتخذته بهذا الشأن.

10. **قيد الرسوم:** فوض العميل الشركة دون الرجوع إليه بإجراء المقاصة وحسم جميع النفقات والرسوم والضرائب وسداد جميع المصروفات والمستحقات الأخرى الناشئة عن تنفيذ هذه الاتفاقية وتقديم الخدمات وعمليات شراء أو بيع الأوراق المالية أو الاستثمارات المسعرة وغير ذلك مما تدفعه أو تتكبده الشركة بالنيابة عن العميل, بناء على الأوامر التعليمات الصادرة عنه أو وكلائه إلى الشركة.

11. **تسوية الأرصدة (المقاصة) :** تعتبر جميع الحسابات الخاصة بصاحب الحساب لدى الشركة بمثابة حساب واحد في استيفاء حقوق الشركة والمتعاملين الآخرين, ويحق للشركة و بدون إشعار مسبق أن تقوم بدمج أو توحيد جميع الحسابات مع التزامات العميل وإستخدام أو تحويل أي مبالغ دائنة في أي من تلك الحسابات وجميع حساباته وأمواله الأخرى المحفوظة لدى الشركة من وقت لآخر، ويفوض العميل الشركة كذلك ببيع وقبض وتحويل جميع الأوراق المالية المحفوظة لدى الشركة من وقت لآخر واستخدام صافي إيراداتها لتسديد مديونيته والتزاماته تجاه الشركة أو أي التزامات تجاه الآخرين والمتعلقة بأي من عمليات الأوراق المالية المنفذة لمصلحة العميل.

12. **كشوف الحسابات:** على الشركة أن توافي العميل دورياً على عنوانه المدون في هذه الاتفاقية بكشف حساب موضحاً فيه العمليات التي تمت في الحساب وقائمة بالأوامر المعتمدة, ويعتبر كشف الحساب والبيانات الواردة فيه صحيحة مالم يقم العميل بالاعتراض عليه خطياً خلال مدة لاتتجاوز 15 يوماً من تاريخ صدور كشف الحساب.

13. **حسابات العملات الأجنبية:** تسحب وتحول المبالغ المودعة في حسابات العملات الأجنبية أو بالريال السعودي الخاصة بالعميل بسعر الشراء المعتمد لدى الشركة السائد عند السحب. ويجوز السحب بعملة الحساب ذاتها, مع اقتطاع الرسوم الاعتيادية على مثل تلك المعاملات.

14. **المعلومات الخاصة بالحساب:** تعتبر جميع المعلومات والأرقام السرية والمستندات الأخرى التي يتم إصدارها للعميل تحت مسئوليته بمفرده ولن تكون الشركة مسئولة في حالة استخدامها من قبل طرف ثالث.

15. **متطلبات الحد الأدنى للرصيد في الحساب:** يجب على العميل الاحتفاظ بالحد الأدنى لرصيد الحساب كما تحدده الشركة من وقت لآخر, وتحتفظ الشركة لنفسها بالحق في قفل الحساب إذا لم يكن أداؤه مرضياً أو تحصيل رسوم إذا قل رصيد الحساب عن الحد الأدنى المطلوب بدون الرجوع إلى العميل أو إخطاره.

16. **تجميد الحساب:** يحق للشركة تجميد حساب العميل بشكل فوري بناء على توجيهات الجهات المختصة, وإذا ما قررت قفل الحساب, على أن يتم إبلاغ العميل بأشعار خطي على عنوانه.

17. **قفل الحساب:** يجوز للعميل قفل الحساب في أي وقت بدون إبداء أي أسباب لذلك, بأشعار خطي مدته (15) يوما.

2/4: تشغيل الحساب

تبين المواد التالية الشروط والأحكام التي ستقوم بموجبها شركة أصول وبخيت الاستثمارية وخلفاؤها والممثلين لها بتشغيل حساب الاستثمار الخاص بالعميل.

18. **تشغيل الحساب:** يتطلب تقديم خدمات التنفيذ للتعامل في الاوراق المالية ومشتقاتها, فتح حساب استثمار لدى شركة أصول وبخيت الاستثمارية, ومحفظة أوراق مالية ومشتقاتها.

19. **طريقة التشغيل:** تقوم شركة أصول وبخيت الاستثمارية كوكيل تنفيذ بتنفيذ أوامر العميل للتعامل في الاوراق المالية ومشتقاتها آو أي استثمارات أخرى وفق التراخيص الممنوحة للشركة, من خلال حسابه أو حساباته لدى الشركة ومحفظة الاوراق المالية الخاصة به.

20. **كشف المخاطر:** يقر العميل بهذا صراحة بأنه يفهم بالكامل آليات التعامل بالأوراق المالية وبالمخاطر الملازمة لهذه الأنشطة، وأنه بعد تمحيص ودراسة وافيتين قرر توافق أحواله المالية مع التزاماته في ظل الظروف القائمة.و يدرك العميل بصورة خاصة إن التعامل بالأوراق المالية ينطوي على مخاطر تحركات السوق التي قد تكون شديدة في بعض الأحيان وأن أسعار هذه الأوراق المالية معرضة لتقلبات شديدة قد تؤدي إلى خسارة جزء كبير من المبلغ الذي استثمره العميل في هذه الأوراق المالية أو المبلغ بكامله وهي الخسائر التي يتعين على العميل أن يتحملها. كما يدرك العميل ويوافق انه قد يكون من الصعب أو المستحيل، في ظل ظروف سوق معينة، أن تتم تصفية جميع مراكز العميل أو أوراقه المالية، أو أي جزء منها، مما قد يؤدي إلى خسارة كبيرة في استثمار العميل في هذه الأوراق المالية, ويوافق العميل على تحمله وحده لهذه الخسارة, ويقر العميل أن الشركة لم تقدم أي عرض أو تعهد بالنسبة لأداء أو ربحية أي من الاوراق المالية التي يتم التعامل بها.

21. **الأوامر المبلغة:** يقدم طلب البيع والشراء وتعديل الأوامر وتحويل المبالغ من وإلى حساب العميل الاستثماري لدى الشركة عبر خدمة (شبكة الانترنت /الهاتف الآلي / الهاتف المباشر).

22. **الرسوم والعمولات:** يوافق العميل على دفع الرسوم والعمولات المقررة من قبل الشركة عن استعمال (الخدمة) ويقر العميل لدى توقيع هذه الاتفاقية باطلاعه على جدول الرسوم والعمولات المعد من قبل الشركة كما يقر بأنه يجوز للشركة أن تعدل هذا الجدول بمحض خيارها من حين لآخر وفقاً للمادة **(99)** من هذه الاتفاقية.

23. **العمولات الخاصة:** يمكن أن تحصل الشركة من وقت لآخر على عمولة خاصة من وسيط أو غيره خلال تنفيذ عمليات العميل بموجب هذه الاتفاقية, وقد وافق العميل على ذلك وانه ليس له الحق في الاعتراض أو المطالبة بأي ميزات أو مبالغ نتيجة لذلك.

24. **تلقي الأوامر:** بموجب هذه الاتفاقية يعمد ويفوض العميل شركة أصول وبخيت الاستثمارية وممثليها بتلقي وتنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة بتوقيعه عبر شبكة الانترنت أو الهاتف الآلي أو الهاتف المباشر وفقا للخدمة المعتمدة للعميل للتنفيذ. وأن تتصرف الشركة من وقت لآخر وفقاً لهذه التعليمات وأحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بحسابه الاستثماري الخاص بتداول الأوراق المالية ومشتقاتها المتداولة.

25. **تبليغ الأوامر:** يتم تبليغ الأوامر والتعليمات من قبل العميل عن طريق خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت أو الهاتف الآلي أو الهاتف المباشر حسب الطريقة الموافق عليها من الشركة وفق الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية.

26. **الأوامر عبر (الخدمة):** يوافق العميل بأن تعامل الشركة أي تعليمات واردة إليها عبر (الخدمة) تستخدم فيها هوية العميل وكلمة السر كتعليمات أصلية غير زائفة دون أن تتحقق

أو تتأكد من الشخص الفعلي الذي أبرز الهوية وكلمة السر. ويقبل العميل بأنه يحق للشركة أن تعامل الأوامر والتعليمات وكأنها صادرة كتعليمات أصلية غير زائفة ودون أي خطأ وأنه يحق للشركة في حال كفاية المعلومات أن تباشر بتنفيذ أي أوامر وتعليمات مقررة ضمن صلاحية العميل.

27. **تنفيذ الأوامر:** يوافق العميل على أن يتم تنفيذ جميع الأوامر التي يطلب تنفيذها على حساب الاستثمار الخاص به على أساس الدفع الفوري فقط (وليس تسهيلات التمويل) وأنه سيحتفظ في هذا الحساب طوال مدة سريان مفعول هذه الاتفاقية وحتى الانتهاء من الوفاء وتسديد ديونه والتزاماته نحو الشركة برصيد دائن تحدد الشركة حده الأدنى من وقت لآخر. ويمكن أن تقوم الشركة بموجب اتفاقية خاصة مع العميل بالتنفيذ بطريق التسهيلات التمويلية.

28. **التنفيذ المباشر:** فيما عدى فتح الحساب والإيداع فيه لن تتمكن الشركة من تقديم خدمات التنفيذ الشخصي المباشر إلا في حالات الضرورة التي تقدرها الشركة, وسيتم التنفيذ المباشر وفق النماذج المعتمدة لدى الشركة بعد التأكد من هوية العميل وتوقيعه الخطي أو وكيله واستكمال البيانات المطلوبة عن رقم الحساب ورقم المحفظة وشروط الأمر.

29. **أحكام الخدمات:** باستخدام العميل لأي من الخدمات المشار إليها في المادة (21) من هذه الاتفاقية يعتبر موافقاً مسبقاً على الأحكام والشروط المتعلقة بها الواردة في هذه الاتفاقية.

30. **تقديم الخدمات:** للشركة الحق المطلق بالتعامل أو برفض التعامل مع أي عميل, إلا حسب الطريقة المتفق عليها (عبر شبكة الانترنت /الهاتف الآلي / الهاتف المباشر) وذلك في أي وقت ودون حاجة لذكر السبب. كما تحتفظ الشركة بحقها في أي وقت وبمحض تقديرها بأن توقف مؤقتاً أو نهائياً حق العميل في الدخول إلى (الخدمة) واستعمالها أو تمكينه من نقل تعليمات عبرها إلكترونياً وأن تبطل رقم المستخدم أو تضع القيود عليها.

31. **طبيعة العلاقة بين الشركة والعميل:** يدرك العميل تماماً ويوافق على أنه ليس للشركة أي صفة استشارية عند تشغيلها حساب العميل الخاص بالاستثمار حسب أوامره وتعليماته وأن قرار شراء أو بيع الأوراق المالية ومشتقاتها هو قرار العميل وحده ولا يستند على أي توصية من الشركة. كما أنه يدرك ويفهم جيداً بأن الاستثمار في الأوراق المالية يحمل في طياته مخاطر الخسارة وفرص الربح. وأن الشركة عند تنفيذ أوامر وتعليمات العميل بشأن تداول لأوراق المالية ومشتقاتها لا تصادق بأي حال من الأحوال على قراره الاستثماري، وليس من واجبها أن تشير عليه حول استحسان ذلك الشراء أو البيع. كما لا تعتبر الشركة مسئوله عن أي مشورة استشارية عرضت في أي تقارير استشارية للاستثمار تصدرها الشركة. كذلك قد تقوم الشركة بتقديم النصح وتشعر العميل بفرص الاستثمار, أو بتقديم أي تعليق بالنصيحة على أي عملية أو فرصة استثمار معينة من وقت لآخر دون أن تكون ملزمة بذلك. ومن المفهوم بوضوح ومتفق عليه أن العميل هو الذي يتخذ كافة القرارات الاستثمارية وله مطلق الحرية في أن يتبع أو يتجاهل بصورة جزئية أو كلية أي معلومة أو نصيحة أو توصية مقدمة من الشركة سواء مباشرة أو على شكل منشورات. فضلاً عن ذلك فإن تنفيذ الشركة للتعليمات المتعلقة بأي عملية يجب ألا يفسر أبداً على أنه مصادقة أو موافقة على مثل تلك العملية.

32. **توثيق الطلبات:** تحتفظ الشركة بحق توثيق جميع الأوامر والتعليمات ورفض أي أوامر وتعليمات لا تتم وفقاً لمتطلبات الشركة, وتستلزم جميع الأوامر قيام العميل بتحديد التفاصيل المطلوبة بدقة للأوراق المالية التي يرغب العميل التعامل فيها وشروط الأمر كالتالي: (اسم الشركة أو المصدر/ حالة الأمر/نوع الأمر: شراء أو بيع أو تعديل أو إلغاء / الكمية / السعر أو الحدود السعرية التي يتعين إكمال الشراء أو البيع المذكور ضمنها/ مدة صلاحية الأمر لتنفيذ العملية, أي معلومات ضرورية أخرى تطلبها الشركة للتنفيذ).

33. **حقوق العميل المتعلقة بالأوراق المالية:** لن تكون الشركة مسئوله عن إخطار العميل أو إرسال أي تفويضات أو إخطارات أو مستندات أخرى للعميل تتعلق بأي من الأوراق المالية المملوكة له أو عن أي مسئولية تتعلق بأي من حقوق الحضور أو التصويت أو أي اشتراكات أو تحويل أو أي حقوق أخرى تخص أي من الأوراق المالية المملوكة للعميل أو تتعلق بأي إجراءات أو اندماج أو دمج أو إعادة تنظيم أو حراسة أو تصفية أو إفلاس أو تسوية مما يتعلق بأي من الأوراق المالية المملوكة للعميل إلا ما يخضع لاتفاق الشركة بعد طلب كتابي من العميل وفقاً للأحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها مع الشركة. ويدرك العميل ويوافق على أن العمليات التي تنطوي على الأوراق المالية المتداولة تخضع كلها إلى اللوائح والأنظمة المعمول بها, بما في ذلك دون تحديد نظام هيئة السوق المالية واللوائح والأنظمة الصادرة تنفيذا له المعمول بها حالياً أو أي لوائح أخرى قد تصدر من حين لآخر من هيئه السوق المالية أو من أية سلطة تنظيمية أخرى مختصة. ويوافق العميل على أنه ملزم بالإطلاع بنفسه عليها وأي تغييرات في هذه اللوائح والأنظمة وأنه بهذا يخضع صراحة ودون رجوع لهذه اللوائح والأنظمة والقيود.

34. توفر الأصول: لا يسمح بالبيع المكشوف (بيع العميل أصول غير موجودة في حسابه) وفي حالة تنفيذ أمر للعميل يؤدي إلى كشف حسابه فللشركة الحق دون أن يكون ذلك إلزاماً عليها، في القيام بتغطية الكشف حسب أسعار السوق السائدة دون استشارة العميل ويكون العميل مسئولاً مسئولية كاملة عن نتائج تلك العملية, وللشركة أن تتخذ ما تراه مناسبا من إجراءات.

35. **وقت التنفيذ:** يدرك العميل إن تعليماته لن تنفذ إلا في الأيام والأوقات التي تكون فيها الشركة وأسواق التعامل مفتوحة للعمل. وستبذل الشركة كل جهد معقول لتنفيذ أمر العميل بأسرع وقت ممكن ولكنها لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو نفقات قد تنتج عن التأخير أو عن التغيير في السعر أو أحوال السوق قبل تنفيذ العملية.

36. **مسئولية الشركة:** إن الشركة غير مسؤولة عن أي خطأ أو أمر طارئ خارج عن إرادتها من شأنه عدم تبلغها تعليمات العميل أو تبلغها إياها منقوصة أو غير واضحة أو تبلغها في وقت لا يمكن تنفيذها خلاله. ولا تقبل أي مسئولية تجاه الشركة عن أي خسارة أو تكاليف أو مصروفات قد يتكبدها العميل ما لم تكن ناتجة عن إهمال الشركة الجسيم أو التقصير المتعمد في تنفيذ التزاماتها حسب أحكام هذه الاتفاقية. وعلى وجه الخصوص، لا تترتب على الشركة أي مسئولية عن أي خسارة أو تكاليف (ما لم يكن السبب فيها إهمالها الجسيم أو تقصيرها المتعمد) والتي تكون ناشئة على سبيل المثال عما يلي:

أ- الخسارة أو الضرر الناتجة عن التسليم الخاطئ لأي أوراق مالية أو أي وثائق ملكية أخرى تخص العميل.
ب- التأخير في شراء أو بيع الأوراق المالية.
ت- انتهاء أو توقف التداول للأوراق المالية لأي سبب.
ث- تغييرات السوق أو عدم توافر السيولة بما يؤثر على أسعار الأسهم أو الأوراق المالية.
ج- عيوب الاتصالات والأجهزة أو المعدات أو الأعطال الفنية سواء كانت جزئية أو كلية.
ح- انعدام التوثيق أو الصلاحية أو المشروعية أو السريان فيما يتعلق بمعاملات الأوراق المالية.
خ- فعل أو تقصير أي بنك مراسل أو وسيط أو بائع أو مشتري أو مزود خدمة أو سلطة نظامية أو وكيل تسجيل.
د- الغش أو التزوير أو الخطأ أو عدم اكتمال وصحة المعلومات التي يقدمها الآخرون فيما يتعلق بمعاملات الأوراق المالية.
ذ- أي حدث آخر خارج عن سيطرة الشركة.

37. **المسؤولية غير المباشرة:** في جميع الأحوال لا تكون الشركة مسئولة عن أي خسائر غير مباشرة أو خسائر مترتبة عليها.

38. **مسؤولية العميل عن الأوامر غير المفوضة:** سيكون العميل مسئولا بمجرد توقيعه أو توقيع وكيله بتسلم الرقم السري ورقم المحفظة عن جميع الأوامر والمبالغ المقيدة على حسابه نتيجة استخدام أي من الخدمات المتاحة لتنفيذ الأوامر. ويتحمل وحده نتيجة هذه الأوامر وتستمر هذه المسئولية حتى بعد إبلاغ الشركة بأي دخول أو استخدام غير مشروع لخدمة التعامل أو صدور أوامر وتعليمات غير مشروعة على حسابه أو إبلاغ الشركة بالاشتباه

بأن هنالك شخصاً يعلم رقمه السري, ومعلومات مهمة لانجاز عمليات التنفيذ, وسوف لن تكون الشركة مسئولة عن أية تعليمات أو أوامر غير مفوضه يتم تنفيذها على حساب العميل حتى يتم إيقاف خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت, وستسعى الشركة لإيقاف التعامل على الحساب بأسرع وقت.

39. **مسؤولية العميل:** على العميل الالتزام بالحفاظ على سرية كافة أرقام الحسابات والمحافظ والأرقام السرية الخاصة به كما أن الشركة غير مسؤولة في حال علم الغير بها أو استخدامها عن طريق شبكة الانترنت أو الهاتف. وفي جميع الأحوال يقر ويلتزم العميل بأنه سوف يكون مسئولا تجاه الشركة ومتعهد بشكل غير قابل للرجوع بتحمل كامل تبعات الأوامر والتعليمات المبلغة للشركة باستخدام هذه الأرقام و بالتعويض الكامل لشركة عن جميع الخسائر والأضرار والمصروفات والتكاليف والمسؤوليات والإدعاءات أياً كانت طبيعتها الناشئة نتيجة لتنفيذ شركة أصول و بخيت الاستثمارية لهذه الأوامر والتعليمات أي كان مصدرها, وعلى سبيل المثال: سيكون مسئولا عن الالتزامات التي تنشا عن هذه الأوامر و أي خسائر أو تكاليف أو أضرار أو مسؤوليات تلحق الشركة نتيجة الاستخدام غير المرخص أو التزوير في تواقيع العميل أو توقيع الوكيل المفوض بالتعامل نيابة عن العميل, أو تنتج عن أي أخطأ أو غموض في أي تعليمات مسلمة للشركة, أو تنتج عن تنفيذ الشركة لأوامر و تعليمات العميل الهاتفية الشخصية مباشرة عن طريق أي شخص يعتقد ممثلو شركة أصول و بخيت الاستثمارية أنه صادر عن من له سلطة إعطاء الأوامر و التعليمات.

40. **مطالبات الغير:** سيكون العميل وحده مسئولا تجاه الغير عن أي مسئوليات أو خسائر أو تكاليف أو نفقات تلحق الغير أو متطلبات للسلطات النظامية المتعلقة بتشغيل الحساب, ما لم يكن حدوثها ناتجاً عن الإهمال الجسيم أو المخالفة المتعمد من قبل الشركة.

41. **تقديم التقارير:** تعد الشركة حسب الإجراءات المتبعة لديها وتقدم للعميل على أساس شهري (وفقاً للتقويم الميلادي) تقريراً عن وضع الأوراق المالية اعتباراً من تاريخ التقرير السابق, ويتضمن كل تقرير قائمة بجميع الموجودات المحتفظ بها من الأوراق المالية عند نهاية كل شهر وتظهر القيمة السوقية في تاريخ الإصدار لكل الموجودات وجميع الأوامر وعمليات البيع والشراء المنفذة. ويوافق العميل على أنه سوف يقوم بفحص مثل هذا التقرير المرسل إليه من الشركة بعناية وحرص يشعر الشركة على وجه السرعة بأي أخطاء يدعى وقوعها في هذا التقرير وتعتبر جميع التقارير صحيحة بشكل نهائي وملزمة قانوناً ما لم يبلغ الشركة بأي أخطاء خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ إرسال الشركة لمثل هذه التقارير. وستكون الشركة مخولة بأن تنقل بصفة دورية تفاصيل أي تقارير تتعلق بالموجودات على أية نظم تقنية حديثة لتسجيل وحفظ المعلومات وأن تتلف أصول تلك التقارير أو الوثائق في الأوقات التي تراها مناسبة على ألا تقل عن 30 يوماً من تاريخ إنشائها.

42. **حجية التقارير:** فيما عدى تقارير التنفيذ عن طريق شبكة الانترنت يتم إرسال تقارير تنفيذ الأوامر والتعليمات بشكل دوري على العنوان البريدي للعميل. وفي حالة وجود أي اعتراض من جهة العميل على أي تقرير أو أمر أو عملية تم تنفيذها من قبل الشركة يجب أن يكون الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال تقرير تنفيذ العملية وإلا سقط حقه بالمطالبة والاعتراض.

43. **إيقاف الخدمة:** إنه من حق الشركة إيقاف الخدمة أو إلغائها نهائياً دون إخطار العميل ولا يحق له الاعتراض على إجراء الشركة أو المطالبة بأي تعويضات، كما يحق للشركة إجراء تعديل أو إلغاء أو زيادة الشروط والأحكام المتعلقة بهذه الخدمة وفق حقها المطلق ودون الرجوع للعميل وتعتبر نافذة وفق أحكام المادة (99) من هذه الاتفاقية.

44. **الوكالات:** إذا ما أعطى العميل وكالة أو تفويض إلى أي شخص أو ممثل له لتشغيل حسابه ولإصدار أوامر و تعليمات نافذة للشركة فإن العميل يوافق بأن هذه الوكالة أو التفويض تصبح نافذة المفعول عند تسليمها للشركة، ويحق للشركة عندئذ أن تعتمد على الوكالة أو التفويض متى كانت موثقة حسب النظام في ظاهرها أو على أوراق الشركة الرسمية اعتماداً كاملاً, ويعمل بموجبها ولا تعتبر الشركة مسئولة عن العيوب وعدم الكفاية القانونية المتعلقة بتوثيق الوكالة المذكورة لدى كاتب عدل كما لا تكون مسئوله عن الأخطار بهما أو عن إلغائهما ما لم

يتم إخطار الشركة بذلك كتابة، وبهذا فأن العميل يطلب بموجب الوكالة أو التفويض من الشركة أن تعتمد عليهما وأن تنفذ جميع الأوامر و التعليمات الخاصة بالحساب أو الحسابات التي تصدر من الوكيل المسمى في تلك الوكالة أو التفويض وتكون كل منهما سارية المفعول إلى أن تتلقى الشركة إشعاراً خطياً بإلغاء الوكالة أو التفويض, ولا يعتد بالإلغاء بأثر رجعي وأن العميل يلتزم بتعويض الشركة عن جميع المطالبات والالتزامات التي سددت أو التي تتكبدها الشركة فيما يتعلق باعتمادها على مثل تلك الوكالة أو التفويض وتشغيل حساب الاستثمار وشراء أو بيع الأوراق المالية وتقديم خدمات بناء على أوامر و تعليمات الوكيل المسمى فيها. ومن المتفق عليه أن الوكيل سيخضع ويلتزم بجميع أحكام هذه الاتفاقية وستنصرف آثار تصرفاته إلى الأصيل كما لو كان هو من قام بهذه التصرفات.

45. **أحكام الوكلاء**: سيخضع منح الوكالات والتفاويض للأحكام التالية:
أ- لا يقبل التوكيل أو التفويض نيابة عن العميل إلا حسب الأنظمة وتعليمات الشركة المطبقة من وقت لآخر.
ب- لا يقبل التوكيل أو التفويض إلا للسعوديين فقط.
ت- يتمتع الوكلاء والمفوضون بكافة الأحوال بكامل الصلاحيات والسلطات المخولة للعميل على الحساب أو الحسابات المحددة في الوكالة أو التفويض خلال المدة المحددة لسريان الوكالة أو التفويض ولا تقبل الوكالات المشروطة والمقيدة بتصرفات معينة.
ث- للوكيل التصرف نيابة عن العميل في حسابه الاستثماري ومحفظة الأوراق المالية المدرجة للتداول والقيام بكافة العمليات التي تتضمنها هذه الاتفاقية, حسب رقم الحساب أو الحسابات المحددة في الوكالة أو التفويض.
ج- يتمتع الوكيل بكافة الأحوال بكامل الصلاحية والسلطة اللازمة لاتخاذ أوامر البيع والشراء وتعديلها وإلغائها فيما يتعلق بالأوراق المالية ومشتقاتها المدرجة في سوق الأوراق المالية بالسعر الذي يراه مناسباً وله الحق باستلام إيصالات التأكيد وكشوف الحسابات، كما أن له الحق بالتعامل مع الشركة عبر شبكة الانترنت أو الهاتف الآلي أو الهاتف المباشر حسب الخدمات المتاحة للعميل, ولهم الحق بالتعامل مباشرة مع الشركة نيابة عن العميل وتحت مسؤوليته.
ح- في حال تعدد الوكلاء سيتم قبول أوامر الوكلاء بالتصرف على انفراد, ما لم يتم إشعار الشركة بطريقة محددة بتعليمات التوقيع بنص خطي يفيد مثلاً أن الوكيل المفوض يجب أن يتصرف مشتركاً مع وكيل أو مفوض آخر أو أكثر.
خ- يعتبر أي عمل أو تصرف أو أخفاق من قبل الوكيل في كل الحالات عملاً أو خفاقاً في التصرف صادر عن العميل ويتحمل هذا الأخير تبعته.

46. **السرية:** في حين أن الشركة تتعهد بالمحافظة التامة على سرية التعامل مع العميل إلا أنه يجوز للشركة أن تذكر كتابة أو شفاهة اسم العميل وعنوانه ووضع حسابه الاستثماري إلى أي سلطة نظامية أو إلى أي من الشركات التي يمتلك فيها الأوراق المالية بالقدر الذي ترى الشركة أنه مؤد للغرض.

47. **تضارب المصالح:** من المعلوم للعميل بأنه للشركة من وقت لآخر أن:
أ- تكون لها مصلحة في الأوراق المالية التي يتم شراؤها أو بيعها لحساب العميل.
ب- تشتري أو تبيع أوراق مالية لحساب أي من عملائها الآخرين.
ج- تكون لها علاقات مع الشركات التي تخصها الأوراق المالية المشتراة أو مباعة لحساب العميل.
د- تشتري وتبيع نيابة عن العميل أوراق مالية تصدرها الشركة.
ه- تشتري أو تبيع للعميل أسهماً وأوراق مالية أخرى متداول بها في نظام (التداول) وتكون الشركة راعي أو مسوق لها. ويوافق العميل على أن الشركة غير ملزمة بالكشف عن هذه المصالح أو العمليات أو المنافع الأخرى للعميل.
و- يوافق العميل إن ليس في هذه الاتفاقية ما يرمي لمنع الشركة من أخذ أو اقتطاع عمولة أو ربح أو الحصول على أي منفعة أخرى عن عملية تتعلق بهذه المصالح أو الأسهم والأوراق المالية.

48. **النظام المطبق:** تخضع جميع المعاملات التي تتم في حساب الاستثمار الخاص بالعميل لجميع الأنظمة والقوانين السارية في المملكة العربية السعودية أو أي أنظمة أخرى واجبة التطبيق, وتحتفظ الشركة بحق الامتناع عن تنفيذ أوامر وتعليمات العميل لشراء أو بيع الأوراق المالية أو تنفيذ أي حوالة إلى أو من حساب الاستثمار الخاصة به إذا رأت الشركة حسب تقديرها المحض بأن الالتزام بتلك الأوامر والتعليمات فيه مخالفة من أي نوع أو لا يمكن تنفيذه.

49. **التقيد بالأنظمة:** يقر العميل إقراراً صريحاً بأنه قد اطلع على نظام السوق المالية في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 وتاريخ 1424/06/02هـ ولائحة سلوكيات السوق الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 1-11-2004م وتاريخ 1425/08/20هـ الموافق 2004/10/04م والقرار رقم 2006/126/5 وفهم ما جاء فيها، ويتعهد بالالتزام الدقيق والأمين بجميع الأنظمة واللوائح المنصوص عليها في هذا الشأن لتحقيق العدالة والشفافية في معاملات الأوراق المالية من أجل حماية المستثمرين بها من الممارسة غير العادلة أو غير السليمة ويتحمل جميع تبعات ومسؤوليات تصرفاته المخالفة للائحة.

3/4: خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت

50. **خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت:** هي تقنية يستطيع من خلالها العميل أن يحصل عبر شبكة الإنترنت على معلومات بشأن حساباته الاستثمارية المفتوحة لدى الشركة (كل حساب على حده) , وأن يحصل على المعلومات المتوفرة عن أسعار الأوراق المالية المتاحة, ومشتقاتها. وان يقوم بتنفيذ أوامر الشراء والبيع والتعديل والإلغاء لعمليات تداول الأوراق المالية ومشتقاتها المتاحة للتداول, والتحويلات النقدية, وتلقى تأكيد التنفيذ لهذه الأوامر, وفق أحكام هذه الاتفاقية. كما يجوز أن تشمل هذه الخدمة أو تستثني أية خدمات أو ميزات قد تقوم الشركة من حين إلى آخر بتعديلها أو بتغيرها أو بعرضها على العملاء المؤهلين لهذه الخدمات أو الميزات الإضافية، أو بسحبها منهم، بما في ذلك أي خدمات أو ميزات إضافية قد تعرض مستقبلاً عبر (التداول) أو عبر أي نظام آخر معتمد من الجهات المختصة. ويكون للشركة حق التقدير المنفرد والسيطرة الكاملة على هذه الخدمة وتحتفظ بحقها في كل وقت بأن تدخل أي تغييرات أو تعديلات في تصميم الخدمة وتشكيلها ومظهرها ومحتوياتها كما تراه مناسباً.

51. **الاستخدام:** تنظم الشروط والأحكام التالية استخدام العميل الوساطة الإلكترونية للتعامل في الأوراق المالية ومشتقاتها والتحويلات النقدية عبر شبكة الإنترنت بواسطة شركة أصول وبخيت الاستثمارية, ويلتزم العميل من أجل التعامل عن طريق هذه الخدمة أن يراجع هذه الاتفاقية ويقبل بها. ويقر العميل عند استخدامه لهذه الخدمة أنه أطلع على هذه الاتفاقية وفهمها وقبل بها ووافق على أحكامها وشروطها وعلى استخدام هذه الخدمة حصراً كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

52. **تقديم الخدمة:** تقوم الشركة بتوفير خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت لكل عميل لديه حساب استثمار عن طريق موقع الشركة على شبكة الانترنت, بناء على طلبه حسب النموذج رقم ( ). وذلك وفق شروط تقديم هذه الخدمة التي قد تتغير من وقت لآخر لغرض التعامل في الأوراق المالية ومشتقاتها والتحويلات النقدية عبر نظام التداول الآلي (تداول). كما تطبق هذه الشروط والأحكام على جميع الاستثمارات والخدمات وأية أنشطة أخرى يتم اعتمادها أو الدخول إليها عبر هذه الخدمة أو من الممكن اعتمادها مستقبلاً من قبل هيئة السوق المالية أو أي سلطة مختصة أخرى وفق اللوائح أو الأنظمة المعمول بها, ما لم يتم تحديد شروط خاصة بها.

53. **أنواع الحسابات التي تقدم لها هذه الخدمة:** هذه الخدمة متاحة لجميع العملاء الذين لديهم حسابات استثمارية لدى الشركة, ولا تتوفر هذه الخدمة للحسابات التي تستفيد من خدمات التنفيذ من خلال الهاتف المباشر أو الآلي، ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات بالرجوع إلى صفحات (المساعدة) ضمن خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت.

54. **التطبيق:** تطبق هذه القواعد والأحكام على مستخدمي موقع الشركة على شبكة الانترنت وعنوانه ( ), فور التوقيع بالدخول والتسجيل في موقع الشركة. وعلى العميل قراءة المعلومات المدرجة على الموقع والشروط والأحكام التالية وذلك قبل الدخول إلى هذا الموقع، ويعتبر دخول العميل للموقع وتسجيله موافقة على الالتزام بهذه الشروط والأحكام.

55. **طلب الخدمة:** يخضع أي طلب من العميل للحصول على هذه الخدمة التي تقدمها الشركة لإجراءات الموافقة الاعتيادية. وسيكون تقديم تلك الخدمة خاضعا للرسوم والأجور والتكاليف التي تحددها الشركة من وقت لآخر. ويمكن الحصول على كامل البيانات عن تلك الرسوم والأجور والتكاليف وعلى الأحكام والشروط ومعلومات عن هذه الخدمات المقدمة من الشركة وقت التوقيع على هذه الاتفاقية والدخول في هذه الخدمة.

56. **الرسوم:** يلتزم العميل بدفع الرسوم والعمولات وأي تكاليف ناتجة عن العمليات التي تتم من خلال حساب أو حسابات العميل أو الخدمات التي تقدمها الشركة له الخاصة بخدمة التعامل عبر شبكة الانترنت حسب تبليغ الشركة له من وقت لآخر, ويفوض الشركة بخصم قيمتها من أي من حساباته لدى الشركة, ويحق للشركة تغيير هذه الرسوم والتكاليف ومواعيد دفعها بعد إعطاء العميل إشعارا لا تقل مدته عن 30 يوما, على الاتمس الرسوم المدفوعة مقدماً لفترات لاحقة.

57. **هوية المستخدم وكلمة السر:** تزود الشركة العميل بهوية مستخدم وكلمة سر أولية ويكون العميل مسئولا لوحده عن استعمال وحماية هويته وكلمة السر وعليه أن يحافظ عليهما. كما يكون العميل مسئولا لوحده عن أمن وصحة جميع الاتصالات عبر (الخدمة) باستعمال هوية المستخدم وكلمة السر. ويعوض العميل بهذا الشركة ويخلي طرفها من أي مسؤولية أو كلفة أو خسائر أو تبعات أو أي نفقات مرتبطة بكشفه عن كلمة السر لأشخاص آخرين أو لاستعمال كلمة السر بشكل غير مشروع.

58. **الدخول إلى (الخدمة):** ستزود الشركة العميل بمعلومات حول تمكين العميل من الدخول إلى الخدمة عبر شبكة الإنترنت وحول استعمال هوية المستخدم وكلمة السر على أن تخضع هذه المعلومات للتعديل أو الإلغاء في أي وقت ودون إشعار مسبق.

59. **المعلومات المقدمة:** إن المعلومات التي تقدمها الشركة لا يجوز أن يعتبرها العميل توجيهات أو توصيات للاستثمار في أي شركة أو أي مجال آخر. وأن الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها أو الخدمات الأخرى قيد ينطوي على المخاطر وتقع على عاتق العميل مسؤولية اتخاذ القرار المناسب حيال الاستثمار في تلك المجالات. وأن المعلومات الواردة في الموقع الخاص بالشركة لا تهدف إلى إعطاء استشارات متخصصة أو توصيات ويجب عدم الاعتماد عليها، وليست الشركة مسئولة عن ما يترتب على الأخذ بها من آثار، وسيكون العميل وحده مسئولا عن قرارات الاستثمار في شراء وبيع أي أوراق مالية متداولة وعلى العميل الحصول على استشارات متخصصة تحت مسؤوليته الشخصية.

60. **الخطأ في المعلومات المقدمة:** إن المعلومات التي ترد في موقع الشركة حول الخدمات والمنتجات التي تقدمها هي للإطلاع فقط ويجب عدم التعامل معها على أساس أنها كاملة أو محدثة. ولا تضمن الشركة صحة أو اكتمال المعلومات والمواد الواردة في هذا الموقع وتخلي مسؤوليتها عن الخطأ والسهو الوارد في تلك

المعلومات، كما لا يمكن تطبيق أي ضمان من أي نوع كان بخصوص هذه المعلومات والمواد.

61. **ضمان الأصول:** يقر العميل أن الشركة لم تقدم أي عرض أو تعهد بالنسبة لأداء أو ربحية أي من (الأصول) في حساب الاستثمار. ويوافق العميل بأن الشركة لن تتحمل في أي حال أي مسؤولية أو تبعة عن هبوط قيمة أي أصل في حساب الاستثمار أو عن إضاعة أي فرصة كان يمكن من خلالها زيادة قيمته أو عن أي خسارة أو هبوط نتيجة أي فعل أو تقصير في أداء واجباته بموجب هذه الاتفاقية.

62. **معلومات العميل:** تدرك الشركة أهمية المعلومات المالية والشخصية الخاصة بالعميل والشركة حريصة بالحفاظ على تلك المعلومات في غاية الخصوصية والسرية.ولن تستخدم أو تفصح عن هذه المعلومات إلا لغرض تم إيضاحه للعميل أو لغرض متوقع كإدراج اسم الشركة من قبل العميل كمرجع للاستفسار عن وضعه الائتماني أو مطلوب أو مفوض أو مسموح من قبل العميل أو بموجب القوانين والأنظمة,أو كان مطلوبا لتنفيذ أوامر العميل, وعند حاجة الشركة لتمرير معلومات إلى بنوك ومؤسسات مالية وخدمات أخرى بهدف تنفيذ تعليمات العميل أو إذا رأت الشركة حسب المناسب أن ذلك ضروري أو مطلوب لتوفير خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت أو دعت الحاجة إلى ذلك لتنفيذ أوامر العميل بموجب هذه الاتفاقية فإن العميل يفوض الشركة بنقل وتخزين المعلومات الخاصة به وحساباته وتزويد الأطراف الأخرى بهذه المعلومات. وفي كل الأحوال سوف يسمح للشركة أو لأي طرف أخر نقلت له معلومات عن العميل أو عن حساباته بالإفصاح عن هذه المعلومات إذا اضطر قانونياً لذلك (سواء وفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودي أو أي بلد أخر نقلت إليه هذه المعلومات).

63. **مسئولية التعامل عبر الخدمة:** لا تقبل الشركة بأية مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة أو استتباعية تنشأ نتيجة استخدام العميل (للخدمة) باستثناء الإهمال الفادح أو سوء التصرف المتعمد من جانب الشركة. إلى جانب ذلك لا تقبل الشركة بأي مسؤولية أو تبعة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة أو استتباعية أو طارئة عن أي خسارة أو ضرر نتيجة ما يلي:

أ- استعمال (الخدمة) أو عدم القدرة على استعمالها بسبب عوامل خارجة عن سيطرة الشركة.
ب- الأخطاء في تنفيذ أو تصفية أو معالجة أو تسوية أو تسليم الأوراق المالية المشتراة أو المباعة عبر نظام (التداول) أو أخطاء شهادات أو سندات ملكية الاستثمارات المشتراة عبر نظام (التداول) وأي أخطاء من أية طبيعة كانت.
ت- التأخير في تنفيذ أو تصفية أو تسوية أو تسليم عمليات الشراء أو ا لبيع لأيه ورقة مالية عبر نظام (التداول) و/أو في استلام عائدات العملية وأي استحقاقات عبر نظام (التداول).
ث- أي خطأ أو إهمال أو إغفال ارتكبه أي طرف في السوق، بما في ذلك دون تحديد الشركة ومؤسسات الطرف المقابل وأي وسيط أو بائع أو مشتري أو مؤسسة تسوية أو منظم/منظمو السوق أو أي جهة حكومية ذات سلطة و/أو أي وكالة إيداع أو تسجيل.
ج- التزوير أو الاحتيال أو الأعمال الإجرامية الأخرى التي تنطوي على صفقات في سوق التداول سواء من جانب محترفي اختراق أجهزة الكمبيوتر أو نتيجة تشويه الحقائق أو الدخول غير المعتمد في النظام أو أي أساليب أخرى.
ح- إقدام سلطات السوق على شطب أي ورقة مالية مدرجة في السوق أو تعليق أو إنهاء التداول بها أو في نظام (التداول).
خ- تقلبات السوق التي تؤثر سلباً في سيولة أو سعر أي ورقة مالية مما يجعل إجراء التعامل أو الاتجار في أي ورقة مالية غير ممكنة.
د- النزاعات حول وضع أو قانونية أو صحة أو موثوقية أو صلاحية أي عملية عبر نظام (التداول).
ذ- اكتمال وصحة المعلومات والمحتوى التي يزودها مقدمو الخدمة الآخرين مثل الأسعار.
ر- تعطل أي نظام (سوق مالي أو الشركة) أو التيار الكهربائي أو الاتصالات أو قنوات الشبكة أو أي نظام آخر يتعطل أو يتوقف عن العمل.
ز- أي أفعال أو أحداث تقع خارج سلطة الشركة بما في ذلك أحداث القوة القاهرة.

64. **الإجراءات الأمنية للموقع:** لقد اعتمدت الشركة ضوابط وإجراءات أمنية دقيقة وذلك بهدف منع الوصول غير المفوض لمعلومات العميل الخاصة كما تستخدم الشركة تقنيات رائدة وذلك بهدف حماية أمن وسرية المعلومات الخاصة بكم. إلا أنه لا يمكن ضمان سرية المعلومات التي يتم بثها من خلال شبكة الإنترنت بشكل كامل فإذا كانت إعدادات المتصفح الذي يعتمده العميل قد تمت بالشكل الصحيح فسوف يحدد المتصفح ما إذا كانت المعلومات التي يقوم العميل بإرسالها أمنه أم لا. إن الأرقام المتوالفة للمتصفح الآمن لدى العميل وإجراءات الشركة الأمنية توفر أفضل حماية وسرية يمكن تحقيقها في الوقت الحاضر.

65. **التزامات العميل الأمنية:** يلتزم العميل بكل ما من شانه حماية الدخول إلى حسابه بطريق غير مشروع, ويتحمل وحده مسؤولية ذلك وما ينتج عنه ويلتزم على سبيل المثال باتخاذ الاحتياطات التالية:

أ- حفظ رقم الحساب ورقم المحفظة والرقم السري في مكان آمن وسري في جميع الأوقات واتخاذ الخطوات التي تحول دون الاستخدام غير المفوض للرقم السري وهي على سبيل المثال:
- عدم كتابة أو تدوين رقم المحفظة أو الرقم السري بشكل يمكن الآخرين من الإطلاع عليه.
- عدم إطلاع أي شخص بما في ذلك موظفي الشركة على الرقم السري الخاص به.
- تجنب اختيار الأرقام السرية التي يمكن تخمينها بسرعة مثل أرقام الهاتف وتاريخ الميلاد الخ.

ب- يجب إبلاغ الشركة فوراً بأي وصول غير مفوض لخدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت أو أي تعليمات غير مفوضه يشتبه بها العميل أو يساوره الشك بأن هنالك شخص أخر يعلم رقمه السري, فور حصول ذلك، وفي هذه الحالة يتعين عليه تغيير رقمه السري فوراً.

ت- إجراء العميل مراجعة دقيقة للسجلات الخاصة بمعاملاته وكشوف حساباته وإبلاغ الشركة فوراً بأية اختلافات.

66. **مسؤولية العميل عن الأوامر غير المفوضة:** سيكون العميل مسئولا بمجرد توقيعه أو توقيع وكيله بتسلم الرقم السري ورقم المحفظة عن جميع الأوامر والمبالغ المقيدة على حسابه نتيجة استخدام خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت. ويتحمل وحده نتيجة هذه الأوامر وتستمر هذه المسئولية حتى بعد إبلاغ الشركة بأي دخول غير مشروع لخدمة التعامل عبر الانترنت أو صدور أوامر وتعليمات غير مشروعة على حسابه أو إبلاغ الشركة بالاشتباه بأن هنالك شخصاً يعلم رقمه السري, وسوف لن تكون الشركة مسئولة عن أية تعليمات أو أوامر غير مفوضه يتم تنفيذها على حساب العميل حتى يتم إيقاف خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت, وستسعى الشركة لإيقاف التعامل على الحساب بأسرع وقت.

67. **الأنشطة المحظورة:** يدرك العميل ويقبل ويوافق على أنه لا يجوز بموجب هذه الاتفاقية، أن يقوم بأي نشاط غير قانوني أو محظور أو غير مقبول بموجب القوانين والأنظمة السعودية عبر استعمال حسابه أو حساباته لدى الشركة بما في ذلك التلاعب بسعر ورقة مالية، أو بث الإشاعات أو المعلومات غير المدعمة أو الخاطئة و/أو التداول المشبوه في ورقة مالية الناتج عن البيع المتكرر وإعادة الشراء من قبل البائع عبر (الخدمة) (وسوق التداول) بغرض الإخلال بسعر ورقة مالية أو أكثر ، أو التلاعب بسعرها لصالح العميل أو لصالح مستفيد آخر في السوق. ويقبل العميل ويوافق بأن مثل هذه الأنشطة تضر بالمصلحة العامة والسوق المالية وتشكل أنشطة محظورة لا يجوز للعميل أن يمارسها في أي وقت. ولا يجوز للعميل أن يستعمل (الخدمة) لأي أغراض غير مشروعة، وأنه لن يستعمل (الخدمة) لتظليل عملاء الشركة أو الآخرين. كما لا يجوز للعميل أن يحمل أو ينشر أو يوزع أي معلومات أو برمجيات أو أي مواد أخرى منشورة أو مرسلة عبر (الخدمة) ومحمية بحق نشر أو أي حق ملكية أدبية آخر.

68. **تنفيذ الأوامر والتعليمات:** وافق العميل على أنه لا يستطيع إجراء العمليات عبر (الخدمة) إلا إذا توفرت أموال أو أصول كافية في حسابه الاستثماري تسمح بإجراء تلك العمليات بما فيها الرسوم والتكاليف. ويقبل بأن يكون تنفيذ الأوامر وفق الأحكام التالية:

أ- سوف تقبل الشركة وتنفذ تعليمات وأوامر العميل خلال ساعات عمل السوق إذا كانت مقدمة عن طريق خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت باستخدام الرقم السري المخصص له, حتى ولو كانت هذه التعليمات غير صادرة منه تحت مسئوليته عن الأوامر والتعليمات غير المفوضة من قبله والتزاماته الأمنية, ولن تقوم الشركة بأي تحقيق إضافي للتأكد من أن تلك التعليمات والأوامر صادرة من العميل. ووفقا لذلك يعمد العميل الشركة بتنفيذ جميع هذه التعليمات والأوامر التي يبدو ظاهرياً أنها تعليمات صحيحة صادرة منه حسب الأصول وكذا التصرف بموجبها حتى وإن كانت متعارضة مع أي تفويض أخر صادر في أي وقت سابق فيما يتعلق بحساباته أو شئونه كما يفوض الشركة بأن تقيد على حسابه أي مبالغ سيتم دفعها أو تكبدها وفقاً لهذه التعليمات والأوامر.

ب- تبذل الشركة جهدها المعقول من أجل تنفيذ أمر العميل بأسرع وقت ممكن وضمن الحدود العملية المتعارف عليها، علما بأنه إذا رفضت الشركة أن تتصرف بموجب أي تعليمات أو إذا تبين إن "أوامر" العميل غير ممكنة أو غير عملية أو غير شرعية أو إذا حدث تأخير في تنفيذ أمر ما، يكون العميل مسئولا دون سواه ويتحمل أي أضرار وعواقب تنتج عن ذلك.

ت- يجوز للشركة الامتناع عن تنفيذ أية تعليمات لأسباب تراها, مثلاً إذا تجاوزت المعاملة قيمة أو حداً معينا أو إذا علمت الشركة أو ساورها الشك في وجود انتهاك للضوابط الأمنية (يرجى الرجوع إلى صفحات "المساعدة" ضمن خدمة التعاملات عبر شبكة الإنترنت للحصول على المزيد من التفاصيل عن الحدود المفروضة على المعاملات المنفذة من خلال خدمة التعامل عبر الانترنت) وسوف يبلغ العميل بأية تغييرات تطرأ على هذه الحدود من وقت لآخر.

ث- الشركة غير مسئولة عن أي إخفاق من قبل أي طرف ثالث عهد إليه تنفيذ تعليمات الشركة أو أي تأخير أو إهمال من هذا الطرف عند تنفيذ هذه التعليمات مهما كانت الأسباب.

ج- يجوز للشركة إيقاف أية خدمة مقدمة للعميل بموجب خدمة التعامل عبر شبكة الانترنت بدون إشعار وذلك عندما تعتقد أو ترى أن من الضروري أو المستحسن إجراء ذلك.

ح- سوف تبذل الشركة الجهود المعقولة لإبلاغ العميل بدون تأخير عن طريق خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت أو موقع الشركة في شبكة الإنترنت أو كليهما في حال عدم توفر أي خدمة من الخدمات المقدمة بواسطة خدمة التعامل عبر الإنترنت وفي حال حصول الشركة على أية رسوم أو أجور من العميل والتي تكون على وجه التحديد مقابل خدمة معينة غير متوفرة, أو لم يتم توفيرها (ولتفادي أي التباس فإن هذه الرسوم لا يقصد بها الرسوم الدورية إن جدت. والتي يتم تقاضيها مقابل خدمة التعامل عبر الإنترنت) فسوف تعيد للعميل هذه الرسوم. وباستثناء رد قيمة الرسوم فليس على الشركة أي مسئولية أو التزام آخر تجاه العميل.

خ- سوف تبذل الشركة الجهود المناسبة لتعديل أو إيقاف تنفيذ أية تعليمات أو أوامر عند طلب العميل ذلك إلا أن الشركة غير مسئولة عن أي فشل في التقييد بهذا الطلب.

د- يجب على العميل التأكد من دقة واكتمال جميع بيانات التعليمات والأوامر ولن تقبل أو تتحمل الشركة أي مسؤولية نتيجة عدم مراعاة ذلك وسيتحمل العميل وحده المسؤولية كاملة.

ذ- إذا كان الأمر خارجاً عن سلطة الشركة بما في ذلك القيود الحكومية والحرب والإضرابات والكوارث الطبيعية وإقفال السوق أو التداول أو تعليقه أو اختلاله أو أي حدث من هذه النوع يحول دون تنفيذ العملية من جانب الشركة (القوة القاهرة).

ر- لن تكون التعليمات والأوامر المنفذة دائماً متزامنة مع التعليمات والأوامر المعطاة و قد تحتاج وقتاً للتنفيذ وعلى وجه الخصوص هنالك فترات معينة يكون هناك ضغط في الأوامر و قد يتم خلالها تعليق أو إيقاف خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت

لأغراض الصيانة آو لأسباب أخرى (يمكنكم الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الناحية من خلال صفحات "المساعدة" في خدمة التعامل عبر الانترنت). كما يدرك العميل أن تعليماته وأوامره لن تنفذ إلا في أوقات التداول المسموح بها.

69. **مسؤولية الأدوات والمنتجات المستخدمة:** الشركة غير مسئولة عن أية أجهزة أو برامج أو مستندات خاصة بالعميل يستخدمها والمنتجة من قبل أي طرف آخر للاستخدام في أي وقت فيما يتعلق بخدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت.

70. **المسؤولية عن عدم توفر الخدمة أو عطلها:** لن تكون الشركة مسئولة تجاه العميل عن أية خسارة يتكبدها نتيجة لأي حادثة أو ظرف خارج عن إرادة وسيطرة الشركة والتي قد تؤدي لعدم توفر خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت كلياً أو جزئياً فعلى سبيل المثال وليس الحصر، الأعطال الفنية والإضرابات أو الأعمال الصناعية الأخرى (سواء كانت ترتبط أو لا ترتبط بموظفي الشركة) أو انقطاع الاتصالات أو التيار الكهربائي. أو إذا قررت الشركة أن العملية تعتبر، أو يمكن أن تعتبر، مخالفة لأي قانون أو لائحة أو نظام معمول به، أو إذا كان الأمر خارجاً عن سلطة الشركة بما في ذالك القيود الحكومية والحرب والإضرابات والكوارث الطبيعية وإقفال السوق أو التداول أو تعليقه أو اختلاله أو أي حدث من هذه النوع يحول دون تنفيذ العملية من جانب الشركة (القوة القاهرة).

71. **أحكام التعليمات:** عند إصدار العميل أي تعليمات أو أوامر أو طلب تنفيذ معاملة من خلال خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت فسوف تطبق هذه الشروط كما تطبق الشروط والأحكام المتعلقة بالمعاملة التي أصدر العميل تعليماته للشركة بصددها والتي تكون سارية المفعول عندئذ سواء ما يتعلق بحسابات أو منتجات معينة أو بصفة عامة حتى في حال عدم توقيعه خطياً على تلك الشروط والأحكام وفي حال وجود أية اختلافات فسيتم تطبيق هذه الشروط.

72. **تراخيص وتشغيل البرامج:** لن يكون بإمكان العميل استخدام خدمة التعامل عبر الإنترنت إلا إذا كانت البرامج المستخدمة من قبله مستوفية للحد الأدنى من التشفير ويمكن الحصول على المزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع من صفحات (المساعدة) الواردة ضمن خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت الخاصة بالشركة.و يوافق العميل على الالتزام بشروط الترخيص أو الاتفاقيات المماثلة التي تحكم استخدام أي برامج مستخدمة لتمكينه من الاستفادة من التعامل عبر شبكة الإنترنت وفي حال عدم الموافقة على تلك الشروط أو الاتفاقيات فيجب عليه عدم استخدامها. ويجب على العميل معرفة قيود التصدير الواردة في البرامج المستخدمة لتمكينه من الاستفادة من خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت كما يجب عليه المحافظة على تحديث معلوماته عن هذه القيود والشروط الأخرى لتراخيص البرامج أو الاتفاقيات الأخرى من خلال الإطلاع المنتظم على مواقع مصدري البرامج ذات العلاقة على شبكة الإنترنت.

73. **أخطار الإنترنت:** يقر العميل بأنه يدرك وقد أجرى التحقيق اللازم حول استعمال نظام (التداول) عبر الإنترنت وقد اقتنع كلياً بجميع الجوانب المتعلقة بالأخطار المتعلقة بالإنترنت ويقر العميل ويدرك ويفهم أخطار استعمال الإنترنت في الدخول إليها وإرجاء العمليات عبر خدمة (التداول) التي توفرها تداول والمنفذة عبرة (الخدمة). ويتحمل العميل بهذا كامل المسؤولية دون سواه عن أي أضرار أو أي خسائر أو نفقات أو أتعاب مباشرة أو غير مباشرة أو استتباعية أو خاصة أو طارئة ناتجة عن استعمال الإنترنت عبر نظام (التداول). وتشمل أخطار استخدام الإنترنت وتكنولوجيا الإنترنت لإجراء العمليات في نظام (التداول) ما يلي دون تحديد:

أ- أخطار التوقف أو الانقطاع والأخطاء والإغفالات والتأخيرات وعدم توفر النظام وازدحام لموقع أو القناة وعدم القدرة على إدخال أو تسجيل أو معالجة أو إيداع الأوامر أو التعليمات وإجراء الصفقات والمتاجرة والتصرف وعدم القدرة على تسيير العمل والاتصال بالنظام أو بالشركة وإخطار فقدان البيانات والأضرار والخسائر الناتجة عن ذلك.

ب- أخطار النظام (نظام الشركة أو التداول) بسبب التعطل أو القصور أو الإقفال أو الانهيار وزمن التعطل أو عدم توفر النظام لأي سبب كان، إلى جانب تعطل القناة أو الاتصالات

عن بعد وانقطاع التيار الكهربائي والمشاكل الفنية الطارئة على أجهزة الكمبيوتر أو البرمجيات، إضافة إلى خطر الدخول إلى النظام من قبل العاملين في مكتب العميل أو المستخدمين المفوضين بالدخول إلى النظام ولكن يسيئون امتيازاتهم وحقوقهم المتفق عليها.

ت- الإهمال من جانب العميل بشأن تخزين رقم المستخدم وكلمة السر وحمايتها وسريتها.

74. **حجية السجلات:** تعتبر سجلات التعامل عبر شبكة الانترنت دليلاً مقبولا بين الطرفين على تعاملات العميل مع الشركة, فيما يتعلق بخدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت, ما لم يتبين قطعا أنها خاطئة. ويقر العميل ويوافق على عدم الاعتراض على قبول هذه السجلات كبينة قاطعة في أية إجراءات قضائية أو محاسبية مع كونها غير أصلية أو غير خطية صادرة عن الحاسب الآلي.

75. **وكلاء الشركة:** قد تعين الشركة في بعض الأوقات وكيلاً أو أكثر لتقديم كل أو جزء من خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت وبالتالي فإن هؤلاء الوكلاء ستشملهم التزامات وحقوق الشركة المتعلقة بهذه الخدمات.

76. **الإشعارات:** يتم تقديم جميع المراسلات والإشعارات المرسلة من الشركة للعميل بموجب هذه الاتفاقية (بما في ذلك أي تعديلات في الشروط) خطياً أواليا بواسطة خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت وتعتبر جميع االمراسلات والإشعارات قد استلمت من قبل العميل في حالة الإرسال بالبريد المسجل، إلى أخر عنوان تم تزويد الشركة به من قبل العميل, أو حالة الإرسال بواسطة خدمة التعامل عبر شبكة الإنترنت.

77. **الإشعارات وتأكيد تنفيذ الأوامر:** إن إشعار تأكيد تنفيذ أوامر وتعليمات العميل عبر شبكة الإنترنت تعطي عادة عبر الإنترنت عن طريق الموقع فورا. فإذا لم يستلم العميل هذا الإشعار فوراً بعد تنفيذ العملية فعليه أن يراجع الشركة بشأن وضع العملية خلال يوم العمل التالي. ولا يحتاج الإشعار إلى توقيع الطرف الآخر ويكون ملزماً قانوناً ما لم يشعر العميل الشركة كتابة بأي خطأ خلال يوم العمل التالي من إجراء العملية.

78. **تعديل الشروط والتغيير في الموقع:** يجوز للشركة تعديل الشروط بموجب إشعار يرسل للعميل مدته 30 يوماً من تاريخ الإرسال (باستثناء حالات تعديل الرسوم السنوية المطبقة لدى الشركة فيتم التعديل قبل نهاية المدة بشهر على الاقل) إلا إذا أقتضى هدف التشغيل الفعال لخدمة التعامل عبر الإنترنت مدة اقل من ذلك, كما قد يتم تغيير المضمون أو الخدمات المتوفرة في الموقع في أي وقت وبدون سابق إخطار لذا فإن هذه الشروط قد تتغير من حين لآخر. وعليه فإن مواصلة دخول العميل إلى الموقع أو استخدامه يعني موافقته وقبول التغييرات التي تجريها الشركة. ويقوم العميل بمراجعة موقع الشركة على فترات دورية للإطلاع على التغييرات التي قد يتم إدخالها.

79. **الإنهاء:** يجوز لأي من الطرفين إنهاء التعامل عبر شبكة الإنترنت في أي وقت بإعطاء الطرف الأخر إشعارا بذلك لا تقل مدته عن ___ يوماً.

رابعاً: خدمة التعامل عبر الهاتف

80. **خدمة التعامل عبر الهاتف:** هي تقنية يستطيع من خلالها العميل أن يحصل من خلال اتصاله برقم هاتفي على معلومات بشأن حساباته الاستثمارية المفتوحة لدى الشركة(كل حساب على حده), وان يقوم بتنفيذ أوامر الشراء والبيع والتعديل والإلغاء لعمليات تداول الأوراق المالية ومشتقاتها المتاحة للتداول, والتحويلات النقدية, وتلقي تأكيد التنفيذ لهذه الأوامر, وفق أحكام هذه الاتفاقية.كما يجوز أن تشمل هذه الخدمة أو تستثني أية خدمات أو ميزات قد تقوم الشركة من حين إلى آخر بتعديلها أو بتغييرها أو بعرضها على العملاء المؤهلين لهذه الخدمات أو الميزات الإضافية، أو بسحبها منهم بما في ذلك أي خدمات أو

ميزات إضافية قد تعرض مستقبلاً عبر الهاتف أو عبر أي نظام آخر معتمد من الجهات المختصة.

81. **الاستخدام:** تنظم الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية استخدام العميل للهاتف الآلي والمباشر للتعامل في الأوراق المالية ومشتقاتها والتحويلات النقدية عبر الهاتف بواسطة شركة أصول وبخيت الاستثمارية, ويلتزم العميل من أجل التعامل عن طريق هذه الخدمة أن يراجع هذه الاتفاقية ويقبل بها. ويقر العميل عند استخدامه لهذه الخدمة أنه أطلع على هذه الاتفاقية وفهمها وقبل بها ووافق على أحكامها وشروطها وعلى استخدام هذه الخدمة حصراً كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

82. **تقديم الخدمة:** تقوم الشركة بتوفير خدمة التعامل عبر الهاتف لمن تنطبق عليه شروط تقديم هذه الخدمة ممن لديه حساب استثمار لدى الشركة, بناء على طلبه حسب النموذج رقم ( ). وذلك وفق شروط تقديم هذه الخدمة التي قد تتغير من وقت لآخر لغرض التعامل في الأوراق المالية ومشتقاتها والتحويلات النقدية. كما تطبق هذه الشروط والأحكام على جميع الاستثمارات والخدمات وأية أنشطة أخرى يتم اعتمادها و/أو الدخول إليها عبر هذه الخدمة أو من الممكن اعتمادها مستقبلاً من قبل هيئه السوق المالية أو أي سلطة مختصة أخرى وفق اللوائح أو الأنظمة المعمول بها, ما لم يتم تحديد شروط خاصة بها.

83. **طرق الخدمة:** تقدم الشركة للعميل خدمة تنفيذ الأوامر والتعليمات من خلال الهاتف, بناء على طلبه وموافقة الشركة وفقا للشروط المقررة من قبل الشركة والتي قد تتغير من وقت لآخر, وتتم هذه الخدمة عن طريق الهاتف الآلي بإتباع التعليمات آليا بالضغط على الأرقام والرموز الموجودة في الهاتف, أو بتلقي موظفو الشركة المختصين أوامر وتعليمات العميل أو وكيله مباشرة.

84. **هاتف الخدمة:** خدمة تنفيذ الأوامر والتعليمات عبر الهاتف, تتم عن طريق اتصال العميل برقم هاتف خاص بالشركة مخصص لهذه الخدمة من قبل الشركة لتلقي وتنفيذ الأوامر والتعليمات من العملاء.

85. **الرقم السري:** عند موافقة الشركة على تقديم خدمة التنفيذ عبر الهاتف للعميل يتم تزويده برقم سري خاص به, وسيتم بواسطته بعد التعريف بهوية العميل قبول الأوامر والتعليمات الصادرة باستخدام هذا الرقم كتوقيع معتمد لدى الشركة في تنفيذ الأوامر والتعليمات.

86. **الأوامر المبلغة:** يقوم العميل أو وكيله بطلب البيع والشراء وتعديل الأوامر وتحويل المبالغ من وإلى حساب العميل الاستثماري لدى الشركة عن طريق (الهاتف الآلي / الهاتف المباشر).

87. **التنفيذ عن طريق الهاتف:** يقوم العميل أو وكيله بتنفيذ أوامره المتعلقة بشراء وبيع الأوراق المالية التي يتم تداولها وتحويل المبالغ من والى حساب العميل الاستثماري لدى الشركة. وذلك من خلال الاتصال الهاتفي المباشر بالموظف المسئول في الشركة، وسوف يقوم موظفونا بتنفيذ أوامر وتعليمات العميل أو وكيله مباشرة بناء على المعلومات المبلغة منه حسب المعلومات المقدمة من العميل والتي تخص بيانات هويته الشخصية والمعلومات اللازمة لتنفيذ الأمر المتعلقة برقم الحساب والرقم السري والورقة المالية وشروط التنفيذ, دونما حاجة إلى مزيد من التأكد، كما سيتم قيد مبالغ العمليات لحسابه أو خصمها منه تلقائياً. ويكون معلوماً لدى العميل أن للشركة الحق المطلق في القيام بتسجيل تعليمات العميل الهاتفية بغرض الرجوع إليها كدليل إثبات لصحة التعليمات الهاتفية.

88. **التسجيل الصوتي:** يوافق العميل ويقر بأنه يجوز للشركة أن تسجل جميع المكالمات الهاتفية بين الشركة والعميل أو الوكيل المفوض من قبله وأنه في حال النزاع يجوز الاستماع للتسجيل لتحديد التعليمات الصحيحة التي أعطاها العميل. وتعتبر التسجيلات الصوتية العائدة للعمليات المنفذة عن طريق الهاتف المباشر هي دليل الإثبات عند الخلاف وتكون حاسمة وملزمة للعميل.

89. **حجية الأوامر الهاتفية:** يجوز للشركة أن تعتمد على وتتصرف وفقاً لأي اتصال يتم من وقت لآخر عن طريق الهاتف من قبل العميل أو وكيله بتقديمه لمعلومات الهوية و المعلومات المتعلقة برقم الحساب والرقم السري والورقة المالية وشروط التنفيذ للموظف المختص لدى الشركة, دون أن يقوم موظف الشركة بمزيد من التأكد أو الأستفسارعن سلطة أو صلاحية الشخص الذي يقوم بمثل ذلك الاتصال. ويحق للشركة أن تعامل مثل ذلك الاتصال كاتصال كامل التفويض وملزماً للعميل. ويحق للشركة (دون إلزام) أن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الأوامر والتعليمات فيم يتصل بالتعامل في الاوراق المالية أو التحويلات اعتمادا على ذلك الاتصال حسبما تراه الشركة بحسن نية ملائماً, على الرغم من أي خطأ أو سوء فهم أو عدم وضوح في بنود مثل ذلك الاتصال.

90. **الهوية ومعلومات التنفيذ:** على العميل أو وكيله ذكر الأمور التالية للموظف التنفيذ عند القيام بطلب تنفيذ أي أمر أو تعليمات على الحساب بالاتصال المباشر: -
أ- الهوية: وتضمن أسم العميل ورقم السجل المدني أو جواز السفر كما هو مثبت في سجلات الشركة.
ب- رقم الحساب ورقم المحفظة والرقم السري ان وجد.
ت- حالة الأمر واسم الورقة المالية والشركة المصدرة لها ونوع الأمر والكمية والسعر وصلاحية الأمر وأي معلومات إضافية يطلبها الموظف لتنفيذ الأمر.

91. **مسئولية العميل:** يلتزم العميل بتعويض الشركة عن جميع الخسائر والمطالبات والدعاوى والإجراءات والمطالبات والأضرار والتكاليف والنفقات التي تتحملها أو تتكبدها الشركة أياً كانت طبيعتها الناتجة عن تنفيذ أوامر العميل أو وكيله شريطة أن تكون الشركة قد تصرفت بحسن نية.

92. **الإنهاء:** يجوز لأي من الطرفين إنهاء خدمة التعامل عبر الهاتف في أي وقت بإعطاء الطرف الأخر إشعارا بذلك لا تقل مدته عن __ يوماً. وتبقى أحكام هذه الخدمة سارية المفعول والنفاذ حتى التاريخ المحدد لإنهائها. على أنه لا يعفي ذلك الإنهاء العميل من أي مسئولية تتعلق بأي فعل قامت به الشركة وفقاً لأحكامها قبل انقضاء ذلك الوقت.

93. **أحكام التنفيذ:** فيما لم يرد به نص خاص في هذا الجزء يطبق على خدمة التعامل عن طريق الهاتف الأحكام الواردة في هذه الإتفاقية وعلى وجه الخصوص الجزء (3/4) المتعلق بالتنفيذ عبر الانترنت بما لا يتعارض مع طبيعة هذا التعامل.

1/5: أحكام عامة

94. **الرسوم والمصاريف:** يقر العميل ويوافق على أن يتحمل جميع العمولات والأتعاب والفائدة المدينة عن الأموال والأرصدة غير المحصلة أو غير المتوفرة والمبالغ المكشوفة والنفقات وكلفة التعويضات والضرائب وكل أنواع الرسوم والسحوبات المستحقة للشركة فيما يتعلق بتشغيل حسابه, دون أي حسومات على الشركة وستقيد الشركة هذه المبالغ على حساب العميل الاستثماري مقابل أي عمل قامت به الشركة نيابة عن العميل فيما يتعلق بذلك. ويتحمل العميل كافة الرسوم والنفقات التي تنشأ من جراء الإجراءات القانونية أو التدابير القانونية أو الإدارية الموجهة ضده بسبب تراخيه أو تخلفه عن تنفيذ التزاماته المقررة بموجب هذه الاتفاقية مثل النقل والاتصالات والأبحاث وطلب المعلومات والمستندات والتحصيل والمقاضاة أو أي تدبير آخر قامت بها الشركة نيابة عن العميل ولصالح العميل أو ورثته.

95. **ممارسة الشركة لحقوقها:** للشركة الحق الكامل في اختيار ممارسة أي حقوق تمنحها لها هذه الاتفاقية و/أو اتفاقية أخرى متصلة بها، ولكنه لا تكون ملزمه بممارسة أي من هذه الحقوق. لذلك لا تتحمل الشركة أيه تبعة عن توقيت وممارسة أو عدم ممارسة هذه الحقوق أو أي جزء منها. إضافة لذلك لا يعتبر أي تأخير أو إغفال عن ممارسة كل هذه الحقوق أو أي جزء منها تنازلاً عن هذه الحقوق من جانب الشركة.

96. **حق التصرف والتحقق من التوقيعات:** سوف يقدم العميل كتابة التوقيعات المعتمدة من قبله أو وكلائه لإعطاء الأوامر والتعليمات الخاصة بالحساب, وسوف تحتفظ الشركة في سجلاته بتلك التوقيعات إلى أن يرد للشركة إشعار كتابي بتغييرها أو إلغاء العمل بها. وتعتبر آخر التوقيعات المحفوظة في سجلات الشركة هي التوقيعات النهائية والملزمة للعميل, ويتحمل العميل نتيجة تنفيذ أي أوامر تتم بناء عليها أو عن تزوير التوقيعات التي يقدمها هو أو وكلاؤه المعتمدين لدى الشركة أو عدم كفاية الصلاحية لتنفيذ الأوامر والتعليمات أو صعوبة التحقق من مصداقيتها أو أي خسائر تنتج عن ذلك ما لم يكن ذلك بسبب إهمال فادح أو سوء تصرف متعمد من قبل الشركة.

97. **صفة العميل ووكيله:** يلتزم العميل أو وكيله ويضمن كل منهما اعتباراً من تاريخ هذه الاتفاقية وعند تنفيذ أي عملية بموجبها أن له صفة قانونية، بموجب الأنظمة والقوانين المعمول بها، وأنه حصل على جميع الموافقات اللازمة واتخاذ جميع التدابير اللازمة (بما في ذلك أي تدبير يقتضيه عقد التأسيس أو النظام الأساسي) لتفويضه بفتح حساب استثماري ولتنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية. ويجوز للشركة أن ترفض أو تعلق أي عملية إلى أن يتم الحصول على الموافقات والتعميدات والمستندات اللازمة وتقديمها للشركة أو إلى أن تقتنع الشركة بالصفة القانونية للعميل. وتلزم هذه الاتفاقية والالتزامات المنصوص عليها فيها ورثة وخلفاء كل منهما ومصفي تركتهما والمتنازل هم شرعاً وتؤول حقوقها لصالح طرفيها. وتحتفظ الشركة بحقوقها، بما فيها حقوق المقاصة، في أن تستوفي وتسترد جميع الرسوم والعمولات والأرصدة والأتعاب والنفقات المستحقة التي لها في ذمة العميل أو ورثته وخلفائه والمتنازل لهم ومصفي تركته والمتنازل لهم شرعاً) حتى تاريخ الوفاة أو التصفية وقبل دفعها لأي من هؤلاء.

98. **الأخطاء وعدم استلام الاتصالات:** لا تكون الشركة بأي حال مسئوله عن أي أوامر أو تعليمات من العميل لا تستلمها الشركة فعلياً, وعلى العميل أن يشعر الشركة كتابة على الفور بأي اتصالات أرسلها للشركة ولم تصل أو أنه يشك في عدم وصولها. ويتحمل العميل حصراً جميع أخطار النقل بما في ذلك الفقدان والتأخير والتكرار إلا في حالات ارتكاب الشركة لإهمال فادح أو سوء تصرف متعمد. ويقع عبء إثبات مثل هذا الإهمال أو سوء التصرف المتوقع من جانب الشركة على عاتق العميل.

99. **أحكام إضافية وتعديلات الاتفاقية:** يوافق العميل أنه يجوز للشركة في أي وقت أن تحذف أو تعدل وتغير وتضيف شروطاً وأحكاماً أخرى إلى هذه الاتفاقية وذلك عبر إشعارات إلكترونية عبر الإنترنت أو عبر اتفاقيات أخرى يزود بها العميل عبر الإنترنت أو عبر إشعار العميل بذلك بواسطة البريد المسجل, وفي حالة عدم استلام الشركة اعتراضا على التعديلات من جانب العميل خلال 14 يوماً, أو استخدام العميل للحساب بعد هذه المدة أعتبر ذلك قبولاً بدون تحفظ من جانبه لتلك التعديلات. وفي حالة عدم قبوله للتعديلات المبلغة له فعليه طلب قفل الحساب قبل تاريخ نفاذ التعديل.

100. **تغيير قيمة الرسوم:** يجوز للشركة أن تعدل رسوم خدماتها أو الأتعاب التي تتقاضها في أي وقت دون إشعار العميل ويتم احتساب وتحديد مبلغ العمولات والرسوم وغيرها من الأتعاب أو المصاريف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من قبل الشركة بصورة حاسمة في غياب الخطأ الظاهر.

101. **التنازل عن الالتزامات وقابليتها للنقل:** لا يجوز للعميل دون موافقة كتابية من الشركة أن يحول أو يتنازل عن أي التزامات تنص عليها هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية أخرى متصلة بها.

102. **السرية والخصوصية:** حال استلام الشركة معلومات العميل فسوف تقوم باتخاذ جميع الخطوات المعقولة لحماية هذه المعلومات التي تحتفظ بها في أنظمتها الخاصة. وفي حالة انتفاء الحاجة لها فسوف يتم إتلافها أو إلغاء خاصية التعرف عليها. وسيتم التعامل مع كافة المعلومات التي تحصل عليها الشركة عن العميل بما يضمن السرية والخصوصية على النحو التالي:

أ- ستقوم الشركة بجمع المعلومات التي ترى أنها ذات علاقة وضرورية لفهم احتياجات العميل المالية واللازمة لأداء الشركة لأعمالها ومسؤوليتها.
ب- ستقوم الشركة باستخدام المعلومات الخاصة بالعميل لتقديم خدمات ومنتجات أفضل.
ت- قد تعطي الشركة معلومات تخص العميل إلى الجهات التي تقدم منتجات وخدمات قد تهمه.
ث- سوف لن تقوم الشركة بتزويد أي جهة خارجية بمعلومات تخص العميل ما لم تحصل على موافقته أو حسبما يتطلبه النظام.
ج- قد يطلب من الشركة من حين لآخر إعطاء معلومات تخص العميل إلى جهات أو وكالات حكومية أو قضائية أو إشرافية , وستقوم الشركة بذلك بموجب تعليمات صادرة عن الجهات المعتمدة.
ح- ستقوم الشركة من حين لآخر بتحديث البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل.
خ- تقوم الشركة بتثبيت أنظمة أمنية فعالة ومتابعة تطويرها لمنع الوصول غير المفوض للمعلومات الخاصة بالعميل من قبل أي شخص بما في ذلك موظفي الشركة غير المصرح لهم.
د- ستتخذ الشركة الإجراءات الكفيلة بمراعاة موظفيها والشركات والجهات المتعاملة معها والأطراف الأخرى التي يمكنها الوصول إلى المعلومات الخاصة بالعميل وإجراءات السرية والخصوصية المتبعة لدى الشركة.
ذ- قد يكون هناك شروط خصوصية محددة وإضافية تطبق على بعض الحسابات المفتوحة باسم العميل أو الخدمات المقدمة له على موقع الشركة وهذه الشروط ستكون إضافية لمادة الخصوصية والسرية هذه. وفي حالة التضارب بين أحكام الخصوصية والسرية في هذه المادة وتلك الشروط الخاصة والإضافية الأخرى فإن الشروط الخاصة والإضافية هي التي يعتد بها.

103. **المسؤولية العامة:** لن تكون الشركة تحت أي ظرف من الظروف مسئولة عن أية أضرار بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأضرار المباشرة وغير المباشرة أو الخاصة أو المرضية أو الناتجة، أو الخسائر أو المصروفات المترتبة فيما يتعلق بموقع الشركة أو استخدامه أو عدم إمكان استخدامه من قبل العميل أو أي طرف أو فيما يتعلق بأي فشل في الأداء، أو الخطأ أو السهو أو الانقطاع أو التعطل أو التأخير في التشغيل أو البث أو بسبب فيروسات الكمبيوتر أو تعطل الخطوط أو الأنظمة حتى ولو بلغت الشركة أو من يمثلها باحتمال حصول تلك الأضرار أو الخسائر أو المصاريف. كما أن الاتصال الانتقالي بمصادر إنترنت أخرى سيكون على مسئولية العميل، وإن محتوى وصحة الآراء الواردة ومواقع الاتصال الأخرى التي توفرها تلك المصادر لم يتم التحري عنها أو التحقق من صحتها أو مراقبتها أو اعتمادها من قبل الشركة وتقع مسؤولية ذلك على العميل.

104. **البطلان الجزئي:** لا يؤثر عدم نفاذ مفعول أو بطلان أي نص أو شرط في هذه الاتفاقية، أو في الاتفاقيات الأخرى المتصلة بها أو عدم صحته أو بطلانه على النصوص والشروط الأخرى بين الشركة والعميل.

105. **الاتصالات مع العملاء مراسلات الشركة:** تقوم الشركة بإرسال الإشعارات والبيانات للعميل عن طريق البريد المسجل إلى آخر عنوان للعميل مسجل لدى الشركة. وتعتبر الإشعارات والبيانات المرسلة إلى العميل أنها وصلت وتم استلامها خلال سبعة (7) أيام عمل من إيداعها في البريد. وإذا أرسلت بالفاكس شريطة ألا يشير تقرير النقل لأي أخطاء أو انقطاع في النقل أو إذا أرسلت إلكترونياً خلال ثلاثة أيام عمل من إرسالها.

106. **مراسلات العملاء:** ما لم يوضح خلاف ذلك في هذه الاتفاقية، تكون أي تعليمات أو اتصالات من العميل إلى الشركة مكتوبة وموقعة من العميل وتعتبر مسلمة عندما يقدمها العميل لدى لشركة.

107. **السرية:** يقر الطرفان على اعتبار جميع الاتصالات بينهما، سواء كانت عبر (الخدمة) أو أي وسيلة أخرى تعتبر سرية بالكامل ويستمر الالتزام بهذه السرية وفقاً لإحكام هذه الاتفاقية إلى ما بعد انقضاء هذه الاتفاقية.

108. **الاتصالات الإلكترونية: ويجوز** للشركة أن ترسل الكترونياً عبر شبكة الانترنت إلى العميل بجميع الاتصالات المطلوبة أو المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، بما في ذلك دون تحديد كشوف الحساب وإشعارات التنفيذ والمراسلات وأي تعديلات أو تحديثات لهذه الاتفاقية.

109. **الإشعارات وكشوف البيانات الإلكترونية:** يجوز للعميل أن يختار استلام الإشعارات والكشوف وغيرها من المعلومات حول الأوراق المالية والعمليات وحسابه الاستثماري بالوسائل الإلكترونية. وتبذل الشركة كل جهد معقول للتأكد من كون المعلومات المستلمة إلكترونياً معادلة إلى حد بعيد للمعلومات التي يمكن للعميل استلامها في شكل أوراق مطبوعة.

110. **كشوف الحساب:** تزود الشركة العميل وفقاً لممارسته العادية، في كل شهر ميلادي بكشف حسابي يبين جميع العمليات المنفذة في حساب الاستثمار خلال الشهر المنصرم بما في ذلك تفاصيل حول النقد والأموال والأصول الموجودة في حساب الاستثمار والكلفة والقيمة السوقية لكل أصل في ذلك التاريخ ويكون كشف الشركة حاسماً ملزماً باستثناء الخطأ الظاهر الذي يجب على العميل إبلاغ الشركة به كتابة خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إرسال هذا الكشف من جانب الشركة وإلا اعتبرت المعلومات الموجودة في الكشف صحيحة ونهائية.

111. **حفظ السجلات:** يحق للشركة أن تحفظ السجلات بالشكل الذي تراه بما في ذلك النظام الإلكتروني أو أي نظام آخر والذي يكون صحيحاً وملزماً للعميل.

112. **نهائية سجلات الشركة:** يدرك العميل ويقبل ويوافق على أن تكون سجلات الشركة الداخلية حاسمة وملزمة باستثناء أي خطأ ظاهر.

113. **تحديث المعلومات:** يجوز للشركة في أي وقت تحديث أو عمل التعديلات الضرورية على العمليات في حساب العميل الاستثماري من أجل أن يظهر على الوجه الصحيح كافة العمليات التي أجريت وعلى وجه الخصوص القيد على حساب أو لحساب العميل المبالغ والأصول لإتمام العملية بشكل صحيح وذلك دون أن يكون للعميل إمكانية الإدعاء بأنه قد سبق له أن تصرف بهذه المبالغ أو الأصول. وإذا أصبح حساب العميل مديناً بعد إجراء التحديث أو التعديل يخضع هذا الحساب تلقائياً لرسوم الحساب المكشوف بمعدلات تقررها الشركة بمحض تقديرها وتصبح مستحقة وواجبة الدفع دون إشعار مسبق للعميل.

114. **حفظ السجلات:** سوف تحتفظ الشركة بالسجلات المالية عن العلميات المنفذة مدة عشر سنوات, وبناءاً على سجلات الشركة وقيودها الحسابية سوف يتم إعداد كشوف الحسابات الدورية طبقاً لممارسات الشركة العادية وبالحد الذي يقتضيه النظام.

115. **مسئولية العميل عن الأوامر:** يقر العميل ويوافق إن الشركة تتصرف نيابة عن العميل وأن جميع العمليات التي تتم من خلال حساب العميل تتم لحسابه وعلى مسئوليته. ويوافق العميل بهذا أن يعوض الشركة ويخلي طرفه وطرف الشركات المنتسبة إليها وأعضاء مجلس إدارتها ووكلائها ومسئوليها وموظفيها عن أيه تبعة وأضرار ومطالبات وتكاليف ونفقات قد تتكبدها أو تتحملها الشركة أو الشركات المنتسبة إليها أو أعضاء مجلس إدارتها أو وكلائها أو مسئوليها أو موظفيها فيما يتعلق بهذه الاتفاقية دون حدود. ولا تكون الشركة مسئوله عن حفظ (الأصول) وعن بيعها وشرائها وعن تشغيل الحساب الاستثماري وعن أداء أي خدمة استثمارية تتم وفقاً لأوامر العميل وتعليماته وبموجب تنفيذ هذه الاتفاقية، باستثناء الإهمال

الفاضح أو سوء التصرف المتعمد من قبل الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو مسئوليها أو موظفيها. يوافق العميل بأن يلتزم بجميع الأحكام والشروط التي تنفذ الشركة بموجبها شراء أو بيع (الأصول) لصالحه مع الطرف المقابل.

116. **حدود المسؤولية: بصرف** النظر عن أي نص مخالف في هذه الاتفاقية، لن تتجاوز المسؤولية القصوى للشركة لأي مطالبة أو مطالبات تنتج عن أو تتعلق بهذه الاتفاقية إذا ثبت استحقاقها عن المتوسط الشهري للرسوم والعمولات والأتعاب عن الخدمات المقدمة التي دفعها العميل للشركة خلال الأثني عشر (12) شهراً السابقة مباشرة لحدوث تلك المطالبة أو المطالبات. ولا تكون الشركة مسئوله بأي حال عن فقدان العميل لأعمال أو أرباح أو السمعة التجارية أو عن أي خسائر غير مباشرة أو استتباعية أو أضرار جزائية أو أي خسائر أو أضرار خاصة حتى لو تم إشعار الشركة بإمكان وقوع هذه الخسارة أو هذا الضرر وعندما ينشأ عن إهمال العميل أو مخالفة العقد أو سوى ذلك. ولا تفرض نصوص هذه الفقرة أي تبعة على الشركة لا يكون خاضعاً لها على نحو آخر بموجب هذه الاتفاقية (ولا تلغي أي تنازلات أو قيود ورادة فيها في مكان آخر) ولكنها تعمل فقط على الجد من التبعة التي تقع فعلاً وفقاً لأحكام أخرى فيها، إذا وجدت.

117. **عناوين الفقرات:** العناوين في هذه الاتفاقية هي فقط لغرض الإسناد ولا يجب تفسيرها بأنها تحد بأي طريقة في تفسير أي من نصوصها أو تؤثر فيها.

118. **العلم بأحكام الاتفاقية:** يقر العميل بأنه قد قرأ هذه الاتفاقية وأنه أعطى الفرصة الكاملة للحصول على جميع التفسيرات والإيضاحات اللازمة والمعلومات الأخرى بشأن الأحكام والشروط والالتزامات والقيود الواردة فيها. ويؤكد العميل إن الشركة قد وضحت ونبهت على مسألة الخسارة التي تنطوي على الاستثمار والتعامل أو الاتجار بالأسهم والأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى والصفقات وأن العميل يدرك ذلك بالكامل. ويقر العميل عند توقيع هذه الاتفاقية أنه أطلع على جميع أحكام وشروط هذه الاتفاقية ويوافق على الالتزام بكل هذه الأحكام والشروط.

119. **الوفاة أو فقدان الأهلية أو الإفلاس:** عند تبلغ الشركة بوفاة صاحب الحساب بشهادة رسمية أو فقد الأهلية بحكم شرعي أو شهر إفلاسه بموجب أمر قضائي فإن الشركة توقف تشغيل الحساب أو الحسابات العائدة له وتحجز جميع الأموال والأصول التي يكون أو سيكون الحساب لاحقاً دائنا بها أو موجودة لدى الشركة بعد تسوية كامل المستحقات على الحساب ولا يتم دفعها لمستحقها إلا بعد صدور الوثائق اللازمة من الجهات المختصة التي تجيز للشركة دفع تلك المبالغ. ويجوز استخدام حق المقاصة المشار إليه في المادة (11) لتحويل جزء من أو كل الرصيد الدائن في الحساب أو الحسابات الأخرى للعميل لسداد أي مديونية مستحقة عليه للشركة سواء حل موعد استحقاقها أو لم يحل. ولا تسقط حقوق وصلاحيات الشركة الممنوحة لها بموجب هذه الاتفاقية كما لا تسقط التزامات العميل تجاه الشركة بموجبها بسبب وفاة العميل أو عجزه أو إفلاسه.

120. **الشكاوى والنزاعات:** يلتزم العميل بإبلاغ الشركة كتابة وعلى الفور، خلال 10 أيام عمل على الأكثر بأي شكاوى أو خلاف متعلق بأي خطأ ظاهر أو تناقض قد يقع في تعاملات الشركة, أو أي اعتراض أو نزاع آخر يتعلق بحساب الاستثمار ، وأي شكوى أو اعتراض يصدر عن العميل فيما يتعلق بالتناقض الظاهر أو بتنفيذ أو عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ التعليمات أو الاتصالات أو الإشعارات أو التدابير التي تتخذها الشركة ويلزم رفعها فوراً خلال الوقت الذي تحدده الشركة وإلا اعتبر ما جاء في هذه البيانات والمستندات والإشعارات وغيرها من التدابير المذكورة أعلاه صحيحاً وأن العميل موافق عليه باستثناء الخطأ الظاهر. ومن المفهوم والمقبول به من قبل العميل أن الموافقة الصريحة أو الضمنية على بيان الأرصدة يتضمن القبول بجميع البنود والمرجعيات الواردة فيها. وفي حال الأرصدة المدينة يقبل العميل بأن الموافقة على البيان يتضمن إقراراً بالدين وفقاً للنصوص القانونية. ويتحمل العميل أي خسارة تنتج عن أي شكوى متأخرة.

121. **الحجز القانوني والحجوزات الأخرى:** يجو للشركة بناء على أوامر الجهات المختصة والجهات القضائية المبلغة لها أن تقوم بحجز وتجميد حساب العميل, بصرف النظر عن صحة

هذا الحجز من الناحية الشكلية أو الموضوعية ولا تكون الشركة مسئولة عن أي آثار أو أضرار تترتب على هذا التصرف.

122. **الأنظمة المطبقة:** تخضع هذه الاتفاقية وتفسر طبقاً للأنظمة والقوانين النافذة في المملكة العربية السعودية وفي حل النزاعات والخلافات التي تنشأ عن هذه الاتفاقية وعدم الوصول إلى حل ودي, يوافق الطرفان على اختصاص لجنة المنازعات في الأوراق المالية أو أي جهة قضائية مختصة أخرى لحل النزاع, بما لا يعارض أحكام الشريعة الإسلامية.

123. **القانون الواجب الانطباق الضابط:** تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفقاً لقوانين المملكة العربية السعودية.

124. **مدة الاتفاقية وانتهائها:** هذه الاتفاقية والاتفاقيات المتصلة بها ذات طبيعة مستمرة يجوز للشركة أن تعلقها أو تنهيها في أي وقت بمحض تقديرها وفق أحكام هذه الاتفاقية. ويجوز للعميل أن ينهي هذه الاتفاقية بإعطاء الشركة إشعاراً كتابياً بذلك لا تقل مدته عن ثلاثين (30) يوماً. وإذا أخل العميل بأي من أحكام هذه الاتفاقية أو يجوز للشركة أن تنهي على الفور هذه الاتفاقية وتوقف دخول العميل إلى (الخدمة) واستعمالها.

125. **آثار الإنهاء:** عند وقوع مثل هذا الإنهاء ودون المساس بحقوق الشركة تصبح جميع المطالبات ضد العميل مستحقة الدفع فوراً دون إشعار، بما فيها جميع الرسوم والأتعاب المستحقة للشركة بموجب هذه الاتفاقية وكل المبالغ غير المسددة الأخرى الواجبة الدفع بموجب هذه الاتفاقية , وتسقط جميع التزامات الشركة المقررة في هذه الاتفاقية تجاه العميل كما يحق للشركة دون إشعار مسبق أن تمارس حقوقها في المقاصة حسبما جاء في المادة (11) لاستيفاء مديونية العميل. وما قد تقرره اتفاقيات أخرى بين الطرفين.

126. **إجراءات قفل الحسابات:** ومع مراعاة تسوية أي أتعاب ونفقات ورسوم مستحقة للشركة في ذمة العميل ومع مراعاة إنجاز جميع الأمور القانونية والإجراءات المترتبة على تشغيل الحساب، تقوم الشركة بتسليم العميل أو لأمره جميع (الأصول) ومستندات الملكية المحفوظة في حساب العميل الاستثماري لدى الشركة و تقديم بياناً بجميع الصفقات التي أجريت في حساب العميل حسبما تقتضيه الأنظمة السارية, ولا تكون الشركة ملزمه بالقيد لحساب العميل أي عائدات أو توزيعات أو حقوق لأي (أصول) إلى أن تكون الشركة قد استلمت هذه العائدات أو التوزيعات أو الحقوق من الطرف المقابل المعنى.

127. **حجية النماذج الملحقة:** إن جميع النماذج والمستندات المرفقة بهذه الاتفاقية والمستندات الأخرى التي تمت تسميتها أو الإشارة إليها في هذه الاتفاقية، سوف تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ويتم تفسيرها وتطبيقها والاعتماد عليها وفقاً لهذا الأساس.

128. **إقرار العميل: اقر** بتوقيعي على هذه الاتفاقية أكون قد قرأت وفهمت أحكامها كاملة وأنا بكامل الأهلية المعتبرة شرعاً, واقر وافق على خضوعي لجميع الشروط والأحكام الواردة فيها, وإنني سوف أخضع مباشرة للأحكام والشروط المتعلقة بأي خدمة من خدمات التشغيل بعد موافقة الشركة على تقديمها لي.

اسم العميل:

التاريخ:

التوقيع:

بطاقة توقيع العميل

نرجو التوقيع داخل المكان المخصص وعدم الخروج عن حدود الخط العريض

الجنسية: رقم الهوية:	
الجنسية: رقم الهوية:	

متطلبات التوقيع:

- ☐ منفرد
- ☐ مشترك
- ☐ تعليمات أخرى: .....

لاستعمال الشركة فقط

رقم الحساب

اسم صاحب الحساب

تمت المراجعة والتحقق من بيانات العميل وهويته وتوقيعه.

إدارة الثروات والعناية بالعملاء:

اسم الموظف.....

التوقيع .....

معلومات الحساب الاستثماري ومحفظة الأوراق المالية
(لاستعمال الشركة فقط)

تم فتح حساب استثماري باسم العميل برقم ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐
تم فتح محفظة أوراق مالية في النظام برقم ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐

الخدمة المقدمة

☐ خدمة التنفيذ عبر الانترنت
☐ خدمة التنفيذ عبر الهاتف الآلي
☐ خدمة التنفيذ عبر الهاتف المباشر

إدارة المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	
الاسم	التوقيع

إدارة العمليات	
اسم مدخل البيانات	التوقيع
المشرف/ المدير	التوقيع

أصول وبخيت
OSOOL& BAKHEET
INVESTMENT | الاستثمارية

.../ ... /.... 20 م
.../ ... /.... 14 هـ

إشعار هام

عميلنا العزيز،،
رقم العميل: .....

في البداية نود أن نتقدم بالشكر الجزيل على تعاملكم معنا وثقتكم بنا، وكلنا أمل أن نكون عند حسن ظنكم ومتطلعين دائماً لتقديم أفضل الخدمات التي تمكنكم من متابعة وتنمية استثماراتكم.

بناءً على الاتفاقيات التي تم التوقيع/الموافقة عليها من قبلكم عند فتح حسابكم الاستثماري لدينا نود إشعاركم بالتالي:

- نود أن نوجه عنايتكم إلى أنه سيكون التداول بعمولة كامله لحسابكم الاستثماري المذكور أعلاه.
- وحرصاً منا على ضمان جودة الخدمة المقدمة وكفاءتها هناك رسوم سنوية تقدر بقيمة 2, 400 ريال سعودي تدفع مقدماً وغير مستردة لخدمة التداول عبر الإنترنت.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير على حسن تعاملكم، وفي حال كان لديكم أي استفسارات بخصوص هذا الموضوع الرجاء عدم التردد بالاتصال بنا على **+966-11-419-1797**

شركة أصول وبخيت الاستثمارية

توقيع العميل:

Tel: +966 11 419 1797
Fax: +966 11 419 1899
P.O.Box 63762
Saudi Arabia - Riyadh 11526
Info@obic.com.sa
www.obic.com.sa
شركة مساهمة برأس مال ٦٠ مليون ريال مدفوعة بالكامل، ومقرها الرئيسي بالرياض، ترخيص هيئة السوق المالية رقم: (٠٧-٠٨١٢٦)،
سجل تجاري رقم ١٠١٠٢١٩٨٠٥، رقم العضوية في الغرفة التجارية: ١٦٧٣٦٦
Saudi Joint Stock Company, Paid up Capital SAR 60 Million, based in Riyadh, CMA License: 08126-07, CR: 1010219805, RCC :167366

أصول وبخيت
OSOOL& BAKHEET
INVESTMENT | الاستثمارية

Date: / /

Brokerage Fee Discount Form

Client Details:

Client Name:

Client No. :

The Type of Identity :

I.D. ☐ Iqama ☐ Passport ☐ C.R. ☐

No. :

Portfolio Details

Portfolio No. :

Discount : %

Client Signature:

Note: The offered discount is linked/related to OBIC commission only. Tadawul/CMA commission is not subject to any discount.

For Staff use only :

Division	Name	Signature
WMD		
CLD		
BFD		

Management Approval :

Name: **Signature:**

Tel: +966 11 419 1797
Fax: +966 11 419 1899
P.O.Box 63762
Saudi Arabia - Riyadh 11526
Info@obic.com.sa
www.obic.com.sa

شركة مساهمة برأس مال ٦٠ مليون ريال مدفوعة بالكامل، ومقرها الرئيسي بالرياض، ترخيص هيئة السوق المالية رقم: (٠٧-٨١٢٦)،
سجل تجاري رقم ١٠١٠٢١٩٨٠٥، رقم العضوية في الغرفة التجارية: ١٦٧٣٦٦
Saudi Joint Stock Company, Paid up Capital SAR 60 Million, based in Riyadh, CMA License: 08126-07, CR: 1010219805, RCC :167366